الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة

محمد خيضر -بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

الموضوع

دور المناطق الحرة في تطوير التجارة العربية

دراسة حالة: الإمارات العربية المتحدة

للفترة: 2018-2023

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي

اعداد الطالب:

-خليفي محمد مهدي

الأستاذ المشرف:

--صالح مفتاح

لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
أد /الزهرة بن بريكة	أستاذ	رئيسا	بسكرة
أد/ صالح مفتاح	أستاذ	مقررا	بسكرة
د/ مونية سلطان	أستاذ محاضر (ب)	مناقشا	بسكرة

الموسم الدراسي:2024-2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة

محمد خيضر -بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

الموضوع

دور المناطق الحرة في تطوير التجارة العربية

دراسة حالة: الإمارات العربية المتحدة

للفترة: 2018-2023

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي

اعداد الطالب:

-خليفي محمد مهدي

الأستاذ المشرف:

--صالح مفتاح

لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
أد /الزهرة بن بريكة	أستاذ	رئيسا	بسكرة
أد/ صالح مفتاح	أستاذ	مقررا	بسكرة
د/ مونية سلطان	أستاذ محاضر (ب)	مناقشا	بسكرة

الموسم الدراسي:2024-2025

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لـه الذي يسر لنا إتمام هذا العمل ورزقنا الصحة والعافية قبل وبعد انجازه ووفقنا في المشوار الدراسي.

ثم الصلاة والسلام على النبي محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتقدم ببالغ الشكر وعظيم امتناننا إلى أستاذي الكريم صالح مفتاح

على حسن أشرافه وعلى ما بذله من توجيهات سديدة وإرشادات قيمة واشكره شكرا خالصا على تشجيعه الدائم.

أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

إهداء

إلى من غرسا في قلبي القيم، ومنحاني الحب والدعم دون شرط

إلى أمي وأبي، نبض الحياة ومصدر القوة، لكما وحدكما يُهدى كل نجاح

إلى إخوتي الأعزاء، الذين كانوا سندًا قوياً وابتسامة صادقة في كل لحظة تعب

إلى أصدقائي الأوفياء، من رافقوني بالكلمة والتشجيع والوقت، وكانوا نورًا في درب الإنجاز

لكم جميعًا أهدي هذه المذكرة، عربون امتنان ومحبة لا توفيها الكلمات

محمد مهدي

ملخص

تُعد المناطق الحرة من بين الآليات الفعالة في دعم التجارة البينية بين الدول العربية، لما توفره من مزايا تنظيمية وجمركية محفزة، خاصة في ظل محدودية التبادل التجاري العربي. ركزت هذه الدراسة على تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال تحليل نظري وقياسي لمدى مساهمة المناطق الحرة، خصوصًا عبر إعادة التصدير، في تنشيط التجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018–2023.

وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي باستخدام برنامج EViews أن إعادة التصدير تمثل متغيرًا ذا دلالة معنوية قوية في التأثير على حجم التبادل التجاري، في حين لم يظهر مؤشر الأداء اللوجستي الأثر المتوقع. كما كشفت الدراسة استمرار بعض المعوقات مثل ضعف التنسيق الجمركي والتباين التشريعي، مما يحد من فعالية هذه المناطق. وتبقى هذه الإشكاليات مفتوحة أمام دراسات مستقبلية تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي من خلال آليات المناطق الحرة.

الكلمات المفتاحية:

المناطق الحرة، التجارة البينية،

Abstract:

Free zones are considered one of the effective mechanisms in promoting intra-Arab trade, due to the regulatory and customs advantages they offer, especially in light of the limited trade integration among Arab countries. This study focused on the experience of the United Arab Emirates, through a theoretical and econometric analysis of the contribution of free zones—particularly via re-exports—to trade exchange with GCC countries during the period 2018–2023.

The econometric results using EViews software showed that re-export is a statistically significant variable that positively affects trade volume, whereas the logistics performance index did not have the expected influence. The study also highlighted persistent challenges such as weak customs coordination and legislative disparities, which continue to limit the efficiency of free zones. These issues remain open for future research aimed at strengthening Arab economic integration through free zone mechanisms.

Key words:

Free zones, Intra-trade,

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	**I**
إهداء	**II**
الملخص	**III**
فهرس المحتويات	**IV**
قائمة الجداول	**V**
قائمة الأشكال	**VI**
قائمة الملاحق	**VIII**
المقدمة (أ–هـ)	أ
الفصل الأول : الإطار النظري للمناطق الحرة	**(1 – 29)**
تمهيد	**1**
المبحث الأول : ماهية المناطق الحرة .	**2**
المطلب الأول : نشأة المناطق الحرة.	**2**
المطلب الثاني : نظام إدارة المناطق الحرة ودورة حياتها	**4**
المطلب الثالث : أنواع و نماذج المناطق الحرة العربية أهميتها	**11**
المبحث الثاني : التجارة البينية العربية :	**22**
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للتجارة البينية العربية	**22**
المطلب الثاني : الآداء و الهيكل السلعي للتجارة البينية في المنطقة العربية	**24**
المطلب الثالث : دور المناطق الحرة في دعم انسياب التجارة البينية العربية	**27**
الفصل الثاني : دور المناطق الحرة في التجارة العربية دراسة حالة الإمارات (29–47)	**29**
المبحث الأول : واقع و آداء المناطق الحرة في دولة الإمارات.	**30**
المطلب الأول : المناطق الحرة بالإمارات	**30**
المطلب الثاني : مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**33**
المطلب الثالث : دور المناطق الحرة في دعم انسياب التجارة البينية العربية.	35

المبحث الثاني : تحليل مساهمة المناطق الحرة الإماراتية في تطوير التجارة البينية مع دول الخليج	40
المطلب الأول : تحليل تطور التجارة البينية بين الإمارات ودول مجلس التعاون.	40
المطلب الثاني: مساهمة المناطق الحرة في التجارة الخليجية.	44
المطلب الثالث: تحليل قياسي لأثر المناطق الحرة على التجارة البينية .	45
المبحث الثالث: المعوقات واستراتيجيات تطوير المناطق الحرة في دعم التجارة البينية الخليجية.	46
المطلب الأول: على المعوقات التي تواجه المناطق الحرة في تعزيز التجارة البينية.	46
المطلب الثاني: استراتيجيات تطوير المناطق الحرة الإماراتية في خدمة التجارة الخليجية	47
الخاتمة (**57–55**)	55
قائمة المراجع (**61–58**)	58

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم (1)	عدد المناطق الحرة و تاريخ بدء نشاطها	**3**
جدول رقم (2)	تصنيف المناطق الحرة بالإعتماد على مجموعة من المعايير	**13**
جدول رقم (3)	أداء التجارة العربية البينية (2019 - 2023)	**24**
جدول رقم (4)	الهيكل السلعي للصادرات و الواردات البينية (2022 – 2023)	**25**
جدول رقم (5)	التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة حسب الإمارة	**31**
جدول رقم (6)	تطور مؤشر الأداء اللوجيستي لدول المجلس قبل و بعد أزمة كوفيد-19	**36**
جدول رقم (7)	حجم التبادل التجاري بين دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي	**38**
جدول رقم (8)	إعادة التصدير من المناطق الحرة الإماراتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي	**40**
جدول رقم (9)	أهم السلع المتبادلة بين الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي حسب القطاع	**42**
جدول رقم (10)	ترتيب الدول الخليجية حسب حجم التبادل التجاري مع الإمارات من اليمين إلى اليسار (2018–2022)	**43**
جدول رقم (11)	عدد الشركات الخليجية في (JAFZA) و ((RAKEZ و (DAFZA) سنة 2022	**44**
الجدول رقم (12)	نتائج نموذج الإنحدار الخطي المتعدد	**46**
الجدول رقم (12–1)	مؤشرات جودة النموذج	**47**
الجدول رقم (13)	نتائج الانحدار البسيط بين إعادة التصدير والتبادل التجاري	**48**
الجدول رقم (13–1)	مؤشرات جودة النموذج	**48**
الجدول رقم (14)	نتائج نموذج الاتجاه الزمني للتجارة البيني	**49**
الجدول رقم (14–1)	مؤشرات جودة النموذج الزمن	**50**

قائمة الجداول

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1)	الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية 2023	26
الشكل رقم (2)	توزيع المناطق الحرة في الإمارات	32
الشكل رقم (3)	تطور مؤشر الأداء اللوجيستي لدول المجلس	37
الشكل رقم (4)	حجم التبادل التجاري بين دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي	38
الشكل رقم (5)	نسب إعادة التصدير من المناطق الحرة الإماراتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي	41
الشكل رقم (6)	السلع المتبادلة بين الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي.	43
الشكل رقم (7)	حجم التجارة بالنسبة لعدد الشركات الخليجية في المناطق الحرة.	45
الشكل رقم (8)	مخرجات برنامج EViews لنموذج الانحدار الخطي المتعدد	47
الشكل رقم (9)	مخرجات برنامج EViews لنموذج الانحدار البسيط بين التجارة البينية و إعادة التصدير	49
الشكل رقم (10)	مخرجات برنامج EViews لنموذج الاتجاه الزمني لحجم التجارة البينية خلال الفترة (2018–2023)	50

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences de Économiques

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم الإقتصاد

تصريح شرفي

خاص بالإلتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرارالقرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه،: خليفي ....

الصفة: طالب ☑ قسم: علوم الإقتصاد تخصص: إقتصاد دولي

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم: 1000102300...5.36000.8

الصادرة بتاريخ: 2023/11/26

والمكلف بإنجاز: مذكرة ماستر

تحت عنوان: دور المناطق الحرة في تعزيز التجارة العربية ....

دراسة حالة الجزائر ....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 2025/05/26

إمضاء الطالب

قسم علوم الإقتصاد

ملحق (4/8): الصادرات والواردات البينية العربية (2019- 2023)

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات البينية (فوب)					معدل التغير السنوي* (%)	معدل التغير (%)	الواردات البينية (سيف)					معدل التغير السنوي* (%)	معدل التغير (%)
	2019	2020	2021	2022	2023*	(2022-2019)	(2023-2022)	2019	2020	2021	2022	2023*	(2022-2019)	(2023-2022)
مجموع الدول العربية	112,927.5	99,389.5	115,875.8	127,713.8	121,245.6	4.2	-5.1	113,092.4	94,352.5	112,126.8	131,184.4	117,253.6	5.1	-10.6
الأردن	2,931.8	2,843.3	3,202.2	3,858.2	4,349.1	9.6	12.7	5,085.1	4,065.5	6,127.4	8,095.9	6,645.2	16.8	-17.9
الإمارات	26,338.3	24,312.7	29,413.5	33,005.5	32,629.1	7.8	-1.1	23,028.5	21,811.9	22,912.8	24,208.8	27,905.4	1.7	15.3
البحرين	6,306.0	4,322.3	6,604.6	5,367.0	5,258.0	-5.2	-2.0	4,761.6	1,671.7	2,566.9	2,596.0	2,857.9	-18.3	10.1
تونس	1,460.1	1,201.0	1,453.9	1,759.9	1,837.8	6.4	4.4	2,610.1	1,732.9	2,067.9	3,473.4	3,046.8	10.0	-12.3
الجزائر	2,695.9	2,421.2	2,259.5	2,508.1	2,370.1	-2.4	-5.5	2,235.5	2,039.4	2,439.4	3,737.2	2,668.6	18.7	-28.6
جيبوتي	140.1	95.1	94.3	98.6	130.8	-11.1	32.7	462.4	407.3	610.1	615.0	746.4	10.0	21.4
السعودية	38,451.6	32,423.9	32,541.5	34,296.5	32,651.8	-3.7	-4.8	19,659.2	17,524.0	19,767.7	21,165.4	20,144.5	2.5	-4.8
السودان	2,156.2	2,445.4	3,944.9	3,137.8	2,746.5	13.3	-12.5	3,251.5	2,700.8	3,158.8	3,777.3	2,530.8	5.1	-33.0
سورية	525.4	651.0	798.2	826.4	933.9	16.3	13.0	1,064.0	974.0	905.2	917.0	902.9	-4.8	-1.5
الصومال	407.0	254.2	359.0	362.7	446.8	-3.8	23.2	478.4	298.4	356.3	346.2	482.7	-10.2	39.4
العراق	2,398.0	1,617.0	2,872.0	4,639.0	3,896.0	24.6	-16.0	4,151.0	3,675.0	3,006.0	4,725.0	5,635.0	4.4	19.3
عُمان	7,740.0	7,074.8	7,124.9	7,402.7	5,081.1	-1.5	-31.4	14,481.5	11,865.5	11,955.2	12,225.0	8,524.8	-5.5	-30.3
فلسطين	149.7	109.1	121.5	160.0	183.7	2.3	14.8	500.9	393.7	623.1	959.4	890.7	24.2	-7.2
قطر	3,028.0	3,112.4	6,510.0	9,482.6	8,137.0	46.3	-14.2	1,794.7	1,318.6	1,462.2	2,332.5	2,674.2	9.1	14.6
القمر	3.8	2.9	4.6	4.5	2.3	5.7	-48.9	60.3	49.9	66.6	64.1	80.3	2.1	25.3
الكويت	2,907.0	2,242.0	2,804.6	2,857.1	2,300.6	-0.6	-19.5	6,535.0	5,592.0	7,104.5	7,825.2	5,287.2	6.2	-32.4
لبنان	1,530.2	1,417.7	1,620.7	1,881.4	818.2	7.1	-56.5	2,576.8	1,757.0	1,847.4	2,127.7	1,179.7	-6.2	-44.6
ليبيا	1,945.4	1,109.1	1,250.4	1,574.8	1,779.5	-6.8	13.0	3,049.5	2,329.3	3,516.3	3,845.1	3,366.0	8.0	-12.5
مصر	10,116.7	10,067.5	11,175.2	12,462.4	13,595.1	7.2	9.1	11,225.0	9,365.4	13,980.9	16,999.7	12,413.2	14.8	-27.0
المغرب	1,371.9	1,263.2	1,326.7	1,634.7	1,705.9	6.0	4.4	3,844.7	2,891.5	5,094.4	8,592.2	6,425.3	30.7	-25.2
موريتانيا	8.3	7.9	9.1	9.2	7.4	3.4	-19.0	614.1	491.0	644.8	641.6	931.5	1.5	45.2
اليمن	315.9	395.8	384.4	384.8	384.8	6.8	0.0	1,622.7	1,397.9	1,912.9	1,914.6	1,914.6	5.7	0.0

ملحق (8/8): الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية[1] (2019- 2023)

(نسبة مئوية)

	الصادرات البينية						الواردات البينية					
	2019	2020	2021	2022	2023*	متوسط الفترة (2023-2019)	2019	2020	2021	2022	2023*	متوسط الفترة (2023-2019)
السلع الزراعية[2]	20.1	19.3	20.8	21.3	20.7	20.4	21.6	20.1	21.0	18.9	19.3	20.2
الوقود المعدني والمعادن الأخرى[3]	15.8	13.2	16.0	20.7	19.0	16.9	25.8	23.8	25.1	30.7	28.5	26.8
المصنوعات[4]	58.9	55.0	52.7	53.7	54.3	54.9	46.8	43.5	41.8	42.7	44.7	43.9
المواد الكيماوية	18.5	17.0	17.9	19.0	20.2	18.5	12.3	12.0	15.4	17.1	13.5	14.0
مصنوعات أساسية	18.3	16.9	16.8	18.9	18.0	17.8	17.7	16.2	12.6	13.7	16.6	15.4
الآلات ومعدات النقل	10.0	10.0	10.7	9.3	9.1	9.8	9.8	9.0	8.0	8.1	9.2	8.8
مصنوعات متنوعة أخرى	12.1	11.1	7.3	6.5	7.0	8.8	7.0	6.3	5.8	3.8	5.4	5.7
سلع غير مصنفة[5]	5.1	12.0	10.7	4.0	6.0	7.6	5.6	13.0	11.8	8.0	7.5	9.2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

مقدمة :

تُعد المناطق الحرة أداة اقتصادية مرنة تلجأ إليها الدول بهدف تنشيط الحركة التجارية وتيسير التبادلات، من خلال توفير بيئة قانونية وتنظيمية خاصة تُعفي من الرسوم الجمركية والقيود الاقتصادية، ما يجعلها منفذًا مفتوحًا أمام حركة السلع والمنتجات.

وفي هذا السياق، برزت المناطق الحرة كفضاء فعّال في دعم التجارة البينية بين الدول، خصوصًا في العالم العربي، حيث تُستخدم كمنصات لوجستية تسمح باستقبال البضائع وإعادة تصديرها نحو الدول الأخرى، مع تقليص التكلفة الزمنية والمالية المرتبطة بالإجراءات الجمركية. وقد ساعد انتشار هذه المناطق في العديد من الدول على تنشيط التدفقات التجارية، وتوسيع نطاق المبادلات البينية من خلال تنويع المخرجات السلعية ورفع كفاءة النقل والتوزيع.

وتبرز أهمية هذا الدور خاصة في التجربة الإماراتية، حيث أنشأت مناطق حرة متطورة، مثل منطقة جبل علي و المنطقة الحرة بمطار دبي ، هذه المناطق ساهمت في تحويل الإمارات إلى نقطة وصل تجاري إقليمي بين الأسواق العربية، من خلال دعم إعادة التصدير، وتيسير حركة البضائع، وتوفير بيئة تنظيمية محفزة على زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية.

❖ **الإشكالية :**

- **ما دور المناطق الحرة في تطوير التجارة بين الدول العربية، و ماهي العوامل التي تؤثر على فعاليتها ؟**

الأسئلة الفرعية:

1. ما مدى تأثير إعادة التصدير من المناطق الحرة على حجم التجارة البينية بين الإمارات ودول الخليج؟
2. هل يعكس مؤشر الأداء اللوجستي دورًا معنويًا في دعم التجارة البينية؟
3. هل شهدت التجارة البينية بين الإمارات ودول الخليج تطورًا مستمرًا خلال الفترة 2018–2023؟

فرضيات الدراسة:

1. يوجد تأثير معنوي وموجب لإعادة التصدير من المناطق الحرة على حجم التجارة البينية بين الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي.
2. لا يُظهر مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) تأثيرًا معنويًا واضحًا على التجارة البينية خلال الفترة المدروسة.
3. توجد علاقة زمنية تصاعدية بين مرور الزمن وحجم التجارة البينية، مما يدل على تطور تدريجي إيجابي في التبادل التجاري خلال الفترة 2018–2023.

❖ **أهمية الدراسة:**

- تبرز أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على دور المناطق الحرة كآلية حديثة وفعالة لتعزيز التجارة البينية العربية، في ظل ضعف المبادلات التجارية بين الدول العربية مقارنة بإمكاناتها الاقتصادية.
- تأتي أهمية هذه الدراسة من تركيزها على تجربة الإمارات العربية المتحدة، التي تُعد من الدول الرائدة في إنشاء وإدارة المناطق الحرة، مما يجعل نتائجها قابلة للاستفادة في تجارب عربية أخرى.
- تكتسب الدراسة أهميتها التطبيقية من خلال تحليل مساهمة المناطق الحرة في دعم التبادل التجاري بين الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي، ما يعزز من فهم الأثر الاقتصادي لهذه المناطق.
- تعتمد الدراسة على معالجة قياسية باستخدام بيانات فعلية للفترة 2018–2023، عبر نماذج انحدار وتحليل زمني، ما يُضفي على نتائجها طابعًا عمليًا قابلاً للتوظيف.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع:

- تُركز معظم الدراسات السابقة على الاستثمار الأجنبي المباشر، لا التجارة البينية.
- أهمية الإمارات كنموذج ناجح للمناطق الحرة في المنطقة العربية.
- سعي دول الخليج إلى توسيع التعاون الاقتصادي وتحقيق اندماج تجاري فعلي.

❖ **أهداف الدراسة:**

- دراسة الخصائص التنظيمية والاقتصادية للمناطق الحرة.
- تقييم مدى فعالية المناطق الحرة الإماراتية في تيسير التجارة البينية الخليجية.
- تقديم توصيات لتحسين التكامل التجاري العربي عبر آلية المناطق الحرة.

❖ **منهج وأدوات الدراسة:**

اعتمدنا في شقنا النظري على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالمناطق الحرة بهدف فهم الإطار المفاهيمي والتنظيمي الذي يحكم عملها في السياق العربي والخليجي.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على المنهج القياسي باستخدام بيانات إحصائية للفترة 2018–2023، وتحليلها بواسطة برنامج EViews لقياس أثر متغيرات مثل إعادة التصدير ومؤشر الأداء اللوجستي على حجم التجارة البينية، وذلك بهدف تحديد دور المناطق الحرة في تنشيط التبادل التجاري الخليجي

❖ **حدود الدراسة:**

- البعد الزماني: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2023م.
- البعد المكاني: تم تطبيق الدراسة على دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار العلاقات التجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

❖ **هيكل الدراسة:**

تتكون هذه الدراسة من فصلين رئيسيين:

- الفصل الأول: تناول الإطار النظري للمناطق الحرة، من حيث المفاهيم، الأنواع، الأدوار الاقتصادية والإدارية، وعلاقتها بالتجارة البينية العربية.
- الفصل الثاني: تناول دراسة تطبيقية حول دور المناطق الحرة في التبادل التجاري بين الإمارات ودول الخليج، متضمنًا تحليلًا إحصائيًا باستخدام برنامج EViews للفترة 2018–2023

❖ **دراسات سابقة:**

1. **اعمر عبد القادر حفيظ برهام، وفتوح إبراهيم: دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان – دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة (مقال علمي منشور في مجلة الاقتصاد والأعمال، جامعة ظفار، سلطنة عمان، المجلد 3، العدد 3، أكتوبر 2019).**

توصل الباحثان إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان، وخاصة في المنطقة الحرة بصلالة. كما أشارت النتائج إلى أن القوانين والإعفاءات الجمركية والضريبية، إلى جانب الحوافز الاستثمارية، تؤدي دورًا فعالًا في جذب المستثمرين وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية. وأوصت الدراسة بإنشاء هيئة متخصصة لإدارة وتطوير المناطق الحرة وزيادة الميزانية المخصصة لها بما يتناسب مع المشاريع المستثمرة فيها.

2. **أوسرير منور، ومحمد مداحي: إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير – المنطقة الحرة بلارة نموذجًا (مقال علمي منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة بومرداس وجامعة البويرة، الجزائر، المجلد 24، العدد 16، 2020).**

سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المناطق الحرة ودورها في التصدير والتنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية، حيث تم استخدام المنطقة الحرة ببلارة كنموذج تطبيقي. وتوصلا إلى أن نجاح المناطق الحرة في الجزائر يتوقف على مدى توفير البنية التحتية، وتبني سياسات تحفيزية واضحة، واستغلال الخصائص الجغرافية والطبيعية. وأكدت الدراسة أن دمج المناطق الحرة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجعل منها أداة فعالة للنمو الاقتصادي.

3. **فتيحة مسالي: دور المناطق الحرة الصناعية في بعث اقتصاد تنافسي مستدام – الإمارات العربية المتحدة نموذجًا (مقال علمي منشور ضمن أعمال مخبر الدراسات والبحوث التسويقية والاقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف 1، الجزائر، 31 يناير 2024).**

تهدف الدراسة إلى إظهار تجربة دولة الإمارات في إنشاء المناطق الحرة الصناعية وأثرها في بناء اقتصاد تنافسي ومستدام. وقد خلصت الباحثة إلى أن هذه المناطق ساهمت بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز الابتكار والاقتصاد القائم على المعرفة. كما بينت أن توجه الإمارات نحو الصناعة النظيفة منح هذه المناطق ميزة استراتيجية على المستوى الدولي، وساعد في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية معًا.

4. **عويمر سيد أحمد، بوقلي زهرة: التجارة البينية والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي (مقال علمي، قسم الاقتصاد، جامعة معسكر، الجزائر، 2022).**

توصل الباحثان إلى أن التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال ضعيفة مقارنة بالإمكانات الاقتصادية المتوفرة، رغم إنشاء الاتحاد الجمركي سنة 2003. وقد أظهرت النتائج أن ضعف التكامل بعد عام 2010 أدى إلى تفكك تدريجي أثّر سلبًا على المبادلات التجارية. وأكدت الدراسة أن غياب التنسيق الاقتصادي الموحد وسياسات الحماية أثر بشكل مباشر على فعالية التجارة البينية في دعم التكامل الاقتصادي الحقيقي بين دول المجلس.

5. **بوشول السعيد، رياض ريمي، حميداتو محمد الناصر: دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية العربية – دراسة تجريبية باستخدام نموذج الجاذبية (مقال علمي، مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي – الجزائر، 2020).**

إعتمد الباحثون على نموذج الجاذبية لقياس العلاقة بين أداء الخدمات اللوجستية ونمو الصادرات في 11 دولة عربية. وأظهرت النتائج وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين تحسن مؤشر الأداء اللوجستي وزيادة الصادرات؛ إذ أن كل تحسن بنسبة 10% في مؤشر الأداء اللوجستي يرفع من الصادرات بنسبة 27%. وأوصت الدراسة بإصلاحات هيكلية عميقة لتحسين كفاءة الخدمات اللوجستية كأداة لتعزيز التكامل التجاري بين الدول العربية.

الفصل الأول

الإطار النظري للمناطق الحرة

و

التجارة العربية البينية

تمهيد :

تُعد المناطق الحرة من أبرز الأطر التنظيمية التي نشأت لتسهيل الأنشطة التجارية وتحفيز الاستثمارات، وقد تطورت عبر مراحل زمنية مختلفة وفقًا لاحتياجات الدول الاقتصادية. كما تمثل التجارة البينية أحد أنماط التبادل التجاري التي تقوم على حركة السلع والخدمات بين الدول، ويُنظر إليها باعتبارها مؤشرًا مهمًا على قوة العلاقات التجارية. يرتبط هذان المفهومان بمجموعة من الخصائص والأبعاد العملية، سواء من حيث النشأة أو الأثر، وهو ما تعكسه التجربة العربية في هذا المجال، لا سيما في سياق إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطور هيكل الصادرات والواردات البينية. و في هذا الفصل سنتعرف على ماهية المناطق الحرة في المبحث الأول، و التجارة العربية البينية في المبحث الثاني .

المبحث الأول : ماهية المناطق الحرة.

سنتعرف في هذا المبحث على نشأة المناطق الحرة و مفهومها و أنواعها و إدارتها و دورة حياتها و أهميتها.

المطلب الأول : نشأة المناطق الحرة.

إن مصطلح المناطق الحرة يعتبر أحد المفاهيم قديمة النشأة بإجماع الباحثين على ذلك و سيظهر لنا ذلك من خلال هذا المطلب الذي سنتناول فيه نشأة المناطق الحرة و تطورها التاريخي.

الفرع الأول : مفهوم المناطق الحرة .

تعد المناطق الحرة من الأدوات الاقتصادية التي ظهرت بهدف تسهيل حركة التجارة الدولية وتخفيف القيود الجمركية،و يعود تاريخ نشأتها إلى العصور القديمة، إذ لعبت دورًا محوريًا في تسهيل تبادل السلع بين الدول، خاصة في المناطق ذات الأهمية التجارية العالمية.

ظهرت فكرة المناطق الحرة لأول مرة قبل الميلاد في جزر Delos خلال العصر الروماني كوسيلة لتشجيع التجارة وتوفير مناطق خالية من الرسوم الجمركية، كانت هذه المناطق تتميز بالتسهيلات التجارية التي توفرها، حيث سُمح للتجار بحرية تبادل البضائع دون أي عوائق تنظيمية أو مالية . (عقلة، 2021، صفحة 91)

أولا : النشأة في العصور الوسطى.

مع توسع الحركة التجارية خلال العصور الوسطى، بدأت الدول الأوروبية بتطوير مفهوم المناطق الحرة عبر إنشاء موانئ حرة لتيسير التجارة. ظهرت أولى الموانئ الحرة المنظمة في إسبانيا والبرتغال خلال القرن السادس عشر كوسيلة لتعزيز التجارة البحرية.و قد توسع هذا المفهوم تدريجيًا إلى مدن الموانئ الكبرى ، التي أصبحت محاور تجارية رئيسية تستقطب السفن التجارية من آسيا وإفريقيا . (Demyanova، 2018)

ثانيا : نشأة المناطق الحرة الحديثة.

بعد الحرب العالمية الأولى و خصوصا سنة 1930 عاد نشاط المناطق الحرة للواجهة خلال أزمة الكساد العالمية و الذي كان يقتصر على النشاط التجاري حتى أواخر الخمسينات، الى أن بدأت المنطقة الحرة في مطار شانون بمقاطعة كلير في أيرلندا و التي ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية التي تستوعب عددًا كبيرًا من العمالة، و تعمل على تنمية الصادرات سنة 1959. (سليمان، 2022، صفحة 25)

كما يعتبر مطار شانون أول منطقة معالجة صادرات حديثة حيث استهدفت جذب الشركات متعددة الجنسيات عبر تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات تجارية، وأصبح هذا النموذج أساسًا لإنشاء العديد من المناطق الحرة حول العالم. (Neveling، 2015)

سنورد الجدول التالي الذي يبين عددا من المناطق الحرة و السنوات التي بدأت فيها تلك المناطق نشاطها

جدول رقم (1): عدد المناطق الحرة و تاريخ بدء نشاطها.

الدولة	عدد المناطق الحرة	تاريخ بدء النشاط
سنغافورة	22	1819
الصين	18	1979
المكسيك	17	1965
ماليزيا	14	1971
الإمارات	7	1980
مصر	7	1973
سوريا	6	1952
الأردن	5	1973
الفلبين	5	1972
الدومنيكان	4	1969
كوريا الجنوبية	3	1971
لبنان	2	1954
تايوان	1	1965

المصدر: (الحرازي، 2007، صفحة 7)

الفرع الثاني : تعريف المناطق الحرة.

هنالك عدة تعاريف للمناطق الحرة و من مختلف المنظمات العالمية نذكر منها :

أولا : تعريف منظمة المناطق الحرة العالمية WFZO :

تعرف منظمة المناطق الحرة العالمية المنطقة الحرة بأنها مساحة جغرافية محددة من قبل حكومة واحدة أو أكثر، يُسمح داخلها بممارسة أنشطة اقتصادية إنتاجية أو تجارية، مادية أو رقمية، تتعلق بالسلع أو الخدمات أو كلاهما، وتُمنح فيها إعفاءات ضريبية وجمركية جزئية أو كلية، إضافةً إلى تخفيف القيود التنظيمية مقارنة بباقي أجزاء الاقتصاد. (HAMROUNI, 2018)

ثانيا : تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD :

تُعرف المناطق الحرة بأنها وحدات جغرافية أو جمركية خاصة تُنشأ بهدف تحفيز الاستثمار والتبادل التجاري، من خلال تقديم مزايا ضريبية وتنظيمية تختلف عن النظام الاقتصادي العام. ووفقاً لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فإن هذه المناطق تُعد من الآليات المعتمدة لتهيئة مناخ استثماري تنافسي، خاصة في القطاعات الصناعية والتصديرية، لما توفره من إعفاءات جمركية وتسهيلات في الإجراءات التنظيمية . (unctad, 2008, pp. 90 - 91)

ثالثا : تعريف اتفاقية كيوتو:

عرفت المناطق الحرة بأنها فضاءات تقع ضمن اختصاص جمركي خاص، يُسمح فيها بتخزين أو معالجة أو تصنيع البضائع دون دفع الرسوم الجمركية، طالما بقيت البضائع ضمن حدود المنطقة، وهو ما يعكس هدفها في تسهيل التجارة الدولية وتبسيط المعاملات الجمركية . ((WCO)، 2008، صفحة 41)

رابعا : تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا):

عرف الإسكوا المناطق الحرة بأنها مناطق تقع داخل السياج الجمركي أو في محيط الموانئ الجوية أو البحرية، وتُستخدم لتخزين وتوزيع البضائع العابرة، وتستفيد من إعفاءات جمركية وتأخير دفع الرسوم، مما يجعلها مناطق جذب للتجارة العابرة والأنشطة اللوجستية. (فقير، 2016، الصفحات 25–26)

المطلب الثاني نظام إدارة المناطق الحرة ودورة حياتها.

الفرع الأول : إدارة المناطق الحرة.

تعد المناطق الحرة من الكيانات الاقتصادية المحورية، الأمر الذي يستلزم دراسة الجوانب الإدارية التي تُعنى بتنظيم وتسيير عمل هذه المناطق. ويتطلب ذلك أيضًا تحديد الإطار القانوني والتنظيمي الذي يوجه نشاطها ويرسم ملامح هيكلها الإداري. وبوجه عام، فإن مهام الإدارة والإشراف على المناطق الحرة غالبًا ما توكل إلى واحدة من جهات رئيسية و التي نطلق عليها :

أولا : سلطات الإشراف على المناطق الحرة :

أ. الوزارة المختصة:

يرتبط اختيار الوزارة المشرفة على المنطقة الحرة بطبيعة النشاط الذي تمارسه؛ فعلى سبيل المثال، تخضع المناطق الحرة المالية لإشراف وزارة المالية، بينما تُلحق المناطق الصناعية بوزارة الصناعة، وتتبع المناطق التجارية وزارة الاقتصاد. وبوجه عام، تشمل مسؤوليات هذه الوزارة إعداد الإطار القانوني والتشريعي اللازم لتسيير المناطق الحرة، وإجراء التعديلات عليه عند الحاجة، إضافة إلى نقل التوجيهات الحكومية، والدفاع عن مصالح المنطقة أمام باقي الهيئات والسلطات العامة .

ب. السلطة الإدارية المحلية (المحافظة أو البلدية):

في بعض الحالات، تقدم إدارة وتسيير المنطقة الحرة لسلطة محلية كالمحافظة أو البلدية، على أن تتمتع هذه الجهة بالشخصية القانونية المستقلة، إضافة إلى الإستقلال مالي والإداري. ويُفهم من ذلك أن السلطات المركزية قد تفوض جزءًا من اختصاصاتها لتلك الجهة المحلية، بما يتيح لها إدارة شؤون المرافق العامة والخدمات ضمن حدودها الإدارية.

ت. هيئة أو مؤسسة مستقلة تتبع رئاسة الوزراء:

في هذا السياق، يمكن إسناد مسؤولية تسيير المنطقة الحرة إلى مؤسسة عمومية أو إلى كيان يتمتع بامتياز خاص. وتتمثل المهام الأساسية لجهاز التسيير، في هذا النموذج، في عدد من الوظائف الجوهرية، منها:

1. تحديد وتطبيق السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمناطق الحرة.

2. الترويج للامتيازات المتاحة عن طريق الحملات الإعلانية والإعلامية.
3. إنشاء إدارة متخصصة تشرف على مراقبة واستغلال المخازن.
4. ضمان الاستغلال الفعلي والمنظم لأراضي المنطقة الحرة.
5. الإعتماد على جهاز أمني عام يُكلَّف بضمان الأمن داخل المنطقة.

أما في حال اعتماد نموذج التسيير عبر مؤسسة عمومية، فإن الأمر يقتضي إنشاء كيان قانوني مستقل من حيث الشخصية المعنوية والمالية، مع خضوعه لإشراف مباشر من السلطة العامة ممثلة في رئاسة مجلس الوزراء. ويُعد هذا النموذج من النماذج المفضلة لما يوفره من مرونة وفعالية في إدارة وتسيير المناطق الحرة .

(كرواد، 2020، الصفحات 38 - 39)

ثانيا : التنظيم الإداري للمناطق الحرة :

في ما يلي عرض لأهم قطاعات النشاطات المختلقة، التي يجب أن تتضمنها التقسيمات الإدارية للهيكل التنظيمي للمنطقة الحرة .

أ. قطاع الشؤون الإدارية والمالية : يختص هذا القطاع بتسيير المهام الإدارية والمالية اليومية للمنطقة الحرة، ويشمل ذلك:

1. تنظيم العمليات الإدارية المرتبطة بتسيير الهيكل العام.
2. متابعة الشؤون المالية بما في ذلك إعداد الميزانيات ومراقبة الإنفاق.

ب. قطاع الشؤون القانونية : يتكفل هذا القطاع بمعالجة الجوانب القانونية والامتثال القضائي، ومن أبرز مسؤولياته:

1. تمثيل المنطقة الحرة في الدعاوى أمام المحاكم وهيئات التحكيم المختصة، مع متابعة تنفيذ الأحكام القضائية.
2. دراسة الشكاوى والتنظيمات، وإجراء التحقيقات المحالة من الجهات المختصة.
3. إعداد وصياغة اللوائح التنظيمية والجزاءات والقرارات الداخلية الأخرى.
4. تحرير العقود وتقديم الاستشارات القانونية في المسائل المعروضة عليه.

ت. قطاع الشؤون الفنية : يقوم هذا القطاع بتقييم ومتابعة الجوانب الفنية والتقنية للمشروعات داخل المنطقة، وتندرج ضمن اختصاصه المهام التالية:

1. إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات المقترحة.
2. منح التراخيص اللازمة لمزاولة الأنشطة الاستثمارية للمشروعات المعتمدة.
3. تنفيذ الزيارات التفتيشية للتأكد من توافق المشروعات مع الشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها.

ث. قطاع الشؤون الهندسية : يتولى هذا القطاع تنسيق الأعمال الهندسية والفنية المتعلقة بالبنية التحتية داخل المنطقة الحرة، ومن بين مهامه:

1. التنسيق والتخطيط المشترك مع الجهات الحكومية العاملة في المنطقة.
2. إجراء الدراسات المعمارية والفنية اللازمة للمشروعات.
3. توفير المرافق العامة مثل المياه، والطرق، والإنارة وغيرها.
4. الإشراف على سير العمل في المنشآت الجديدة.

ج. قطاع البحوث الفنية والإحصاءات : يُعنى هذا القطاع بجمع وتحليل البيانات ودعم الإدارة بالمخرجات البحثية، وتشمل مسؤولياته:

1. إعداد بحوث فنية متخصصة لدعم اتخاذ القرار.
2. جمع الإحصاءات والبيانات المتعلقة بأنشطة المنطقة.
3. إجراء دراسات مقارنة حول نظم إدارة المناطق الحرة في دول أخرى.

ح. قطاع العلاقات العامة : يساهم هذا القطاع في بناء صورة إيجابية للمنطقة الحرة وتعزيز تواصلها داخليًا وخارجيًا، وتشمل مهامه:

1. الترويج للمنطقة الحرة وأنشطتها في الداخل والخارج.
2. تعزيز التعاون والتنسيق بين إدارة المنطقة والأجهزة المحلية.
3. تنظيم المشاركة في المؤتمرات والندوات على المستويين المحلي والدولي.
4. تطوير قنوات التواصل بين الإدارة والعاملين داخل المنطقة.
5. إعداد وتنفيذ برامج للخدمات الاجتماعية التي تستهدف العاملين والمجتمع المحيط.

كما يرى بعض المستثمرين أنه عندما يتولى إدارة المنطقة فريق من الجهاز الحكومي أو القطاع العام فإنه في حالة غياب الحافز لدى أعضاء هذا الفريق للتعامل مع المستثمرين بالسرعة، والكفاءة المطلوبة يكون التراخي في التغلب

على المشكلات التي تواجه المستثمرين – حسب نظرهم– أحد العيوب الهامة التي تعطل نمو نشاطهم بتلك المناطق.

وقد قدمت اليونيدو UNIDO إرشادات للدول النامية خلال السنوات الماضية بإقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة، يتم إدارتها بواسطة القطاع الخاص أو بواسطة إدارة مشتركة بين الجهاز الحكومي والقطاع الخاص. (أوسرير، 2005/2004، الصفحات 161 -162)

الفرع الثاني : دورة حياة المناطق الحرة .

من السهل على دولة تتمتع بالاستقرار السياسي والاجتماعي، وتتبنى اقتصادًا ليبراليًا، إضافة إلى امتلاكها موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا، أن تنشئ منطقة حرة دون أن تواجه تحديات داخلية كبيرة. إلا أن ذلك يتطلب بدايةً وضع إطار قانوني واضح من خلال سن قوانين الاستثمار والتشريعات المنظمة لإنشاء المناطق الحرة. وبعد استكمال هذا الإطار، تُعنى الدولة بوضع آليات التسيير، بما في ذلك إطلاق برامج دعائية وإعلامية للترويج للمنطقة، واستقطاب المستثمرين، تزامنًا مع انطلاق أشغال تهيئة البنية التحتية. (ريال، 1997، صفحة 72)

أولًا: الإنشاء القانوني والمادي للمناطق الحرة :

تمر عملية إنشاء المنطقة الحرة بمرحلتين أساسيتين: الإنشاء القانوني، يليه الإنشاء المادي. وتُشكل هاتان المرحلتان الأساس الذي تبنى عليه المنطقة الحرة وتضمن من خلاله الاستقرار والوضوح في التسيير.

أ. الإنشاء القانوني:

يُعد التدخل التشريعي الخطوة الأولى نحو إطلاق المنطقة الحرة، حيث يُصدر المشرّع مجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية التي تمنح الصفة القانونية للمنطقة، وتُدرج ضمن منظومة الجمارك والتجارة.

هذه النصوص تُضفي على المنطقة الحرة طابعًا جمركيًا مميزًا يجعلها جزءًا خاصًا داخل النظام الاقتصادي العام، وإن ظلت محتفظة بخصوصياتها التي تميزها عن الأنظمة الجمركية الأخرى.

(محمودي، 2002، صفحة 88)

ب. الإنشاء المادي:

يمثل هذا الجانب ترجمة عملية للنصوص القانونية، ويشمل تنفيذ الدراسات التقنية، واختيار موقع المنطقة، وبناء الهياكل والمرافق اللازمة لانطلاق النشاط الاستثماري.

ويتطلب الإنشاء المادي تجهيز كل ما يتعلق بالبنية التحتية من طرق، ومياه، وإنارة، ومراكز خدمية وإدارية لضمان جاهزية المنطقة لاحتضان الاستثمارات المحلية والأجنبية.

(جايز، 2011/2012، صفحة 46)

وتُقسم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية:

1. مرحلة التطور:

تُعتبر المرحلة الأولى في دورة الحياة، وفيها تتخذ الدولة القرار الرسمي بإنشاء المنطقة الحرة، وتضع الأطر العامة لسياسة التسيير واللوائح الإجرائية.

وتركّز الدولة في هذه المرحلة على جلب الاستثمارات الأجنبية كهدف رئيسي، وتسعى لخلق فرص عمل جديدة، وتوفير المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال، وهو ما يساعد على إطلاق النشاط داخل المنطقة. (محمودي، 2002، صفحة 89)

2. مرحلة النضوج:

في هذه المرحلة، تبدأ المنطقة الحرة بجذب الصناعات الثقيلة والمتطورة، لا سيما تلك التي تتطلب رأسمال كبير وتُحقق قيمة مضافة عالية.

تركّز الدولة على استقطاب الصناعات التي تُساهم في نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية، مثل الصناعات الإلكترونية والكيميائية. كما يبدأ في هذه المرحلة تكامل فعلي بين نشاطات المنطقة الحرة والاقتصاد الوطني، مما يُعزز الترابط الهيكلي بين الجهتين .

(Douah, 2009-01-01, pp. 76-77)

3. مرحلة الاندماج:

تمثل المرحلة الأخيرة في دورة حياة المنطقة الحرة، حيث تصبح المنطقة أقل انغلاقًا وأكثر اندماجًا ضمن الاقتصاد المحلي.

وفي هذه المرحلة، تتجاوز المنطقة الحرة دورها كفضاء معزول للتجارة الخارجية، لتتحول إلى عنصر فاعل في دعم التنمية المحلية والإنتاج الوطني.

وتُعد تجارب دول مثل إيرلندا وتايوان أمثلة واقعية على هذا النوع من التطور، حيث أصبحت المناطق الحرة جزءًا مكملاً للبنية الاقتصادية المحلية.

(محمودي، 2002، صفحة 89)

ثانيًا: الإنهاء القانوني والمادي للمناطق الحرة.

رغم أن المناطق الحرة تنطلق عادة بزخم كبير، إلا أن بعض التجارب قد تتعثر ولا تصل إلى مرحلة النضوج، وذلك لأسباب متعددة، من أبرزها:

- ضعف أو سوء تخطيط البنية التحتية، مما يحدّ من جاذبية المنطقة ويؤدي إلى عزوف المستثمرين.
- الاضطرابات السياسية والأمنية، سواء على المستوى الداخلي أو في المحيط الإقليمي، والتي قد تدفع المستثمرين إلى البحث عن بيئات أكثر استقرارًا.
- المنافسة الشديدة بين المناطق الحرة في العالم، و التي قد تؤدي إلى تقليص فرص النجاح وإجبار المنطقة على التوقف عن العمل. (ريال، 1997، صفحة 75)

كما أن عملية إنهاء عمل المنطقة الحرة يتم عبر مرحلتين:

أ. الإنهاء القانوني :

يتطلب إصدار نص تشريعي يُلغي القوانين السابقة التي أنشأت المنطقة الحرة.

ويُعاد دمج المنطقة ضمن النظام الجمركي العام في الدولة، وفقًا لمبدأ التدرج القانوني، الذي يفرض أن يكون إلغاء القانون بنفس الصيغة التشريعية أو أعلى منها.

ب. الإنهاء المادي:

يتمثل في إزالة كل ما تم إنشاؤه داخل المنطقة، بما في ذلك المباني والتجهيزات، أو في بعض الحالات، قد يُعاد استخدام الموقع في مشاريع أخرى، أو يُحوّل لأغراض خدمية أو استثمارية جديدة .

(محمودي، 2002، صفحة 90)

المطلب الثالث : أنواع و نماذج المناطق الحرة العربية أهميتها.

تكتسب المناطق الحرة أهميتها بوصفها أداة فعالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال دورها في تعزيز الصناعات التصديرية، واستقطاب التكنولوجيا الحديثة، وتوفير فرص العمل، فضلاً عن دعم الاقتصاد الوطني من خلال تعظيم موارد النقد الأجنبي. و يعود هذا الدور إلى المزايا التي تمنحها هذه المناطق، كالتحفيزات والإعفاءات الجمركية والضريبية. وتتنوع المناطق الحرة من حيث موقعها وطبيعة الأنشطة الاستثمارية التي تحتضنها، كما تختلف عن بعض النظم المشابهة لها في عدد من الجوانب التنظيمية والوظيفية، مما يستدعي التمييز بينها وبين تلك الأنظمة، حيث سنتناول في هذا المطلب أنواع المناطق الحرة في الفرع الأول و نماذج عن المناطق الحرة العربية كفرع ثاني و في الفرع الثالث نتطرق لأهميتها.

الفرع الأول : أنواع المناطق الحرة :

تتفق جميع أنواع المناطق الحرة في إعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات، ومعاملة صادراتها للسوق المحلي كبضائع مستوردة. ونظرًا لتداخل أنشطتها، يصعب تصنيفها بدقة، إلا أنه يمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية :

أولا : المناطق الحرة التجارية :

تتمثل وظيفتها الأساسية في استقبال وتخزين السلع التي يتم استيرادها من خارج الدولة أو حتى من داخلها، بهدف إعادة تصديرها بعد إجراء بعض العمليات البسيطة عليها مثل الفرز، إعادة التعبئة، أو التغليف. هذه المناطق لا تركز على التصنيع بل على تقديم خدمات لوجستية وتجارية تسهم في تنشيط تجارة العبور (الترانزيت) وإعادة التصدير. كما تُعد أدوات فعّالة في تسهيل تدفق السلع بين الأسواق الإقليمية والعالمية، وهي أقرب إلى مراكز توزيع وتجميع ذات طابع تجاري خالص .

ثانيا : المناطق الحرة الصناعية :

تهدف إلى احتضان الأنشطة الصناعية والإنتاجية بمختلف أشكالها. تُخصص هذه المناطق لإقامة وحدات صناعية تستفيد من الإعفاءات الجمركية والضريبية، إضافة إلى تسهيلات في الإجراءات التنظيمية. وتستقطب غالبًا الصناعات كثيفة العمالة مثل الصناعات الغذائية، النسيج، الملابس، الصناعات الجلدية، إلى جانب الصناعات التجميعية في قطاع السيارات والإلكترونيات. تتمثل القيمة الأساسية لهذه المناطق في قدرتها على تحويل مكونات مستوردة إلى منتجات نهائية قابلة للتصدير، مما يساهم في رفع القيمة المضافة وتطوير القاعدة الصناعية الوطنية

ثالثا : المناطق الحرة المشتركة (التجارية – الصناعية).

تجمع هذه المناطق بين الخصائص التجارية والصناعية في آن واحد، حيث توفر إمكانيات التخزين وإعادة التصدير إلى جانب نشاطات التصنيع والإنتاج. يُعتبر هذا النوع من المناطق الحرة الأكثر فعالية في تحقيق التكامل بين مرحلتي تداول السلع وتصنيعها، ما يمنحها مرونة كبيرة ويجعلها أكثر استجابة لمتطلبات السوق العالمية. كما أن هذا النموذج يُعد الأنسب للدول الساعية لتعظيم صادراتها الصناعية دون إهمال النشاط التجاري الداعم لها.

رابعا: المناطق الحرة متعددة الأغراض:

وهي الشكل الأكثر تطورًا من حيث شمولية الأنشطة، إذ تتجاوز الأطر الصناعية والتجارية لتدمج أنشطة خدمية وسياحية وإعلامية ضمن هيكلها التنظيمي. تُنظّم هذه المناطق على شكل قطاعات تخصصية داخل منطقة واحدة، بحيث يُخصص كل قطاع لنشاط معين مثل التجارة، الصناعة، المعارض، التمويل، التأمين، التكنولوجيا، النقل البحري، والخدمات اللوجستية. ويضرب الباحثان مثالاً بمنطقة بودنج في شنغهاي، التي تُقسم إلى مناطق فرعية لكل منها اختصاص: تجاري، مالي، علمي، سياحي، وخدمات الترانزيت. تعكس هذه المناطق مرونة عالية في الأداء الاقتصادي، وقدرة على خلق بيئة أعمال متكاملة ضمن حيز جغرافي واحد.

خامسا : المناطق الحرة المتخصصة :

تُخصص المناطق الحرة المتخصصة لقطاعات اقتصادية محددة، وفق أولويات الدولة التنموية، وتستهدف مشاريع ذات طبيعة متجانسة، مستفيدة من موارد وتقنيات مشتركة، مع تقديم حوافز خاصة لخلق بيئة استثمارية تنافسية. (مداحي، 2020، الصفحات 180-181)

تصنف المناطق الحرة حسب عدة معايير كما يلي :

جدول رقم (2) : تصنيف المناطق الحرة بالإعتماد على مجموعة من المعايير

المعايير	الأنواع	
حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها	المناطق الحرة العامة	المناطق الحرة الخاصة
حسب نوعية النشاط الممارس فيها	المناطق الحرة التجارية	الميناء الحر
		المحلات الحرة
		المخازن الحرة
	المناطق الحرة الصناعية	المناطق الحرة الصناعية للتصدير
		المناطق الحرة للمؤسسات
	مناطق الخدمات الحرة	المناطق الحرة المالية(تشمل المناطق الحرة البنكية والمناطق الحرة للتأمين)
		مناطق جبائية
حسب عدد الدول الاعضاء المشاركين فيها	المناطق الحرة الوطنية	المناطق الحرة الدولية(المشتركة)

المصدر : (حرفوش، 2020، صفحة 54 55)

الفرع الثاني : نماذج عن المناطق الحرة العربية :

أولا : المناطق الحرة في الدولة الأردنية الهاشمية :

أ. المناطق الحرة العامة :

هي تلك المناطق التي تتولى مؤسسة المناطق الحرة إدارتها والإشراف عليها، وقد أنشئت لخدمة مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتضم خمس مناطق رئيسية. أولها المنطقة الحرة في الزرقاء التي تأسست عام 1983 على شبكة طرق دولية، وتعد من أكبر المناطق من حيث المساحة، حيث تم تجهيز حوالي 4000 دونم فيها للاستثمار في مجالات التجارة، والصناعة، والخدمات، بدعم من بنية تحتية متكاملة. أما المنطقة الحرة في سحاب، فقد أُنشئت عام 1997 بمساحة 70 دونماً، وتخدم الصناعات العاملة في مدينة الملك عبدالله الثاني الصناعية، خاصة في مجال تخزين المواد الأولية. وفي مطار الملكة علياء الدولي، أُنشئت منطقة حرة عام 1998 وتوسعت لاحقًا إلى 35 دونماً، وتُعنى بتخزين البضائع العابرة وتنظيم أنشطة المناطق الحرة الخاصة في المطارات. كما توجد المنطقة الحرة في الكرك، التي تأسست عام 2001 بمساحة 143 دونماً داخل مدينة الحسين الصناعية، وتُشرف على الأنشطة الحرة في الجنوب. وأخيراً، المنطقة الحرة في الكرامة على الحدود الأردنية–العراقية، التي افتتحت مرحلتها الأولى في نهاية 2004 بمساحة 500 دونم، ضمن خطة لتطويرها إلى ميناء بري اقتصادي ضخم يغطي 15 ألف دونم.

ب. المناطق الحرة الخاصة :

فهي ثمرة توجه الحكومة نحو تمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي من المساهمة في التنمية الاقتصادية. وقد رُخّصت عدة شركات لإنشاء مناطق حرة خاصة في مجالات متعددة، منها: الشركة الأردنية الهندية للكيماويات، وشركة حجازي وغوشة، وشركة كِبار للمواشي. كما توجد تسع مناطق حرة خاصة في المطارات الأردنية، أبرزها شركات لصيانة وتموين الطائرات، وتدريب الطيران، والشحن الجوي، مثل: الشركة الأردنية لصيانة الطائرات، والشركة الأردنية لتموين الطائرات، وشركة سيبرد لصناعة الطائرات. بالإضافة إلى ذلك، هناك مناطق حرة خاصة أخرى تشمل شركات في مجالات تكنولوجيا المعلومات، الإعلام، والاستثمار مثل شركة المدينة الإعلامية، وبرومين الأردن، وشركة مغنيسيا الأردن، ومركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير. وتجدر الإشارة إلى أن هناك عشر مناطق حرة خاصة أخرى لا تزال قيد الإنشاء. وتُمنح هذه المناطق حوافز استثمارية مهمة، منها الإعفاء من ضريبة الدخل للبضائع

المصدّرة، والإعفاءات الجمركية، وتسهيلات ضريبية على الأبنية والخدمات، مع حرية تحويل الأرباح ورأس المال خارج المملكة .

(خصاونة، 2010، الصفحات 115 - 118)

ثانيا : المناطق الحرة في مصر :

ظهرت أول منطقة حرة في مصر عقب توقيع اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس العالمية بتاريخ 1 فبراير 1902، وتم بموجبه إنشاء منطقة حرة ذات طابع بري وبحري في بورسعيد، إلا أن ترسيم حدودها بشكل نهائي لم يتم إلا في عام 1920. وتضم مصر حاليًا 11 منطقة حرة، منها مناطق عامة وأخرى خاصة.

تنقسم المناطق الحرة في مصر إلى نوعين رئيسيين:

أ. المناطق الحرة العام:

وهي مناطق خاضعة لسيادة الدولة، وغالبًا ما تقع عند المنافذ البحرية أو البرية أو الجوية، وتُفصل عن باقي أراضي الدولة بأسوار. تشمل هذه المناطق مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي تستفيد من المزايا والحوافز المتوفرة، كما تتولى الدولة تزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لمزاولة الأنشطة المختلفة.

وتوجد في مصر 9 مناطق حرة عامة موزعة جغرافيًا في: الإسكندرية (العامرية)، القاهرة (مدينة نصر)، بورسعيد، السويس، الإسماعيلية، دمياط، المنطقة الإعلامية بمدينة 6 أكتوبر، شبين الكوم (المنوفية)، ومنطقة قفط الحرة (قنا).

تُعد معظم هذه المناطق غير متخصصة، باستثناء المنطقة الإعلامية، وتضم مجموعة متنوعة من المشروعات تشمل أنشطة التخزين، والصناعة، والخدمات، والتمويل.

ووفقًا لأحدث بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الصادرة في عام 2017، يبلغ عدد المشروعات في هذه المناطق 905 مشروعاً، بإجمالي رؤوس أموال قدرها 6.044 مليار دولار، وتكاليف استثمارية تقدر بـ 14.9 مليار دولار، كما وفرت نحو 98,989 فرصة عمل.

ب. المناطق الحرة الخاصة:

يُسمح بإنشاء منطقة حرة خاصة لمشروع واحد فقط، إذا اقتضت طبيعة المشروع ذلك، كأن يكون موقعه الجغرافي مؤثرًا على جدواه الاقتصادية (مثل قربه من مصادر المواد الخام)، أو يتماشى مع طبيعة نشاطه (مثل مشاريع النقل البحري أو صوامع الأسمنت)، أو يتطلب مساحة كبيرة لا يمكن توفيرها في

المناطق الحرة العامة، أو يُحتمل أن يُحدث تلوثًا بيئيًا يستدعي إنشاءه في موقع خاص، أو يساهم في تنمية منطقة عمرانية جديدة حسب خطة الدولة.

تحصل هذه المشروعات على نفس الحوافز والضمانات المتاحة للمشروعات في المناطق العامة، وتخضع إداريًا لأقرب منطقة حرة عامة. كما يمكن لأي مشروع قائم أن يتحول إلى نظام المناطق الحرة الخاصة بشرط أن يكون قد بدأ التشغيل، وألا تقل نسبة صادراته عن 50% من إجمالي إنتاجه.

وطبقًا لبيانات عام 2017 الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار، يبلغ عدد مشروعات المناطق الحرة الخاصة نحو 209 مشروعًا، بإجمالي رؤوس أموال قدرها 5 مليارات دولار، وتكاليف استثمارية تصل إلى 11.3 مليار دولار، وأسهمت في توفير حوالي 82,859 فرصة عمل.

ثالثا : المناطق الحرة في الجزائر:

انبثقت فكرة إنشاء المناطق الحرة في الجزائر من قانون الاستثمار رقم 93/12 الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1993، حيث خُصص الفصل الثاني من الباب الثالث بالكامل لهذا النوع من المناطق. وصدر المرسوم التنفيذي رقم 94/320 بتاريخ 17 أكتوبر 1994 لتنظيم الشروط العامة لإنشاء وتسيير المناطق الحرة.

يسمح هذا الإطار القانوني بإنشاء مناطق حرة في مختلف أنحاء البلاد، يمكن فيها إجراء أنشطة الاستيراد، والتصدير، والتخزين، والتحويل، وإعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة، وبعملات قابلة للتحويل يتم تحديد أسعار صرفها من قبل البنك الجزائري، مع شرط توجيه النشاط نحو التصدير، مع إمكانية تسويق جزء من السلع والخدمات داخل السوق المحلي بما يتوافق مع قوانين التجارة الخارجية.

وفي إطار هذا التوجه، تم اختيار موقع أول منطقة حرة صناعية للتصدير في بلارة بولاية جيجل، من قِبل الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية بناءً على طلب وكالة ترقية الاستثمارات، وذلك بعد دراسة 16 موقعًا مقترحًا في الولاية. وقد أُنشئت رسميًا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97/106 بتاريخ 5 أبريل 1997، واختيرت بلارة بفضل موقعها وبنيتها التحتية المتوفرة.

لكن تم إلغاء هذه المنطقة الحرة بموجب القانون رقم 10/06 بتاريخ 24 يونيو 2006، ويعود ذلك – بحسب السلطات الجزائرية – إلى تزامن هذا القرار مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ،

وانطلاق مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مما استدعى إلغاء قانون 2003 المتعلق بالمناطق الحرة.

وترجع أسباب فشل هذه التجربة إلى عدة عوامل، منها أن الحوافز الضريبية والمزايا التشريعية وحدها لا تكفي لجذب الاستثمارات، دون توفير مناخ استثماري ملائم من النواحي البيئية، والسياسية، والسياسات الاقتصادية.

كما أن غياب تحليل دقيق للدوافع والمحددات الحقيقية للاستثمار الأجنبي أدى إلى ضعف الاستراتيجية المتبعة لجعل هذه المناطق جذابة للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تطوير آليات فعالة للتحالف مع الشركات العالمية الكبرى، ولم تُهيأ المنطقة لاستقبال كيانات اقتصادية ضخمة .

(حرفوش، 2020، الصفحات 57-59)

الفرع الثالث : أهمية و أهداف و خصائص المناطق الحرة :

أولا : أهمية المناطق الحرة:

تعد المناطق الحرة من أبرز أدوات تعزيز التنمية الاقتصادية، إذ تنبثق أهميتها من فلسفة تقوم على الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، من خلال توفير حوافز وإعفاءات متنوعة للمستثمرين. وتبرز هذه الأهمية في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والتي فرضت على الدول تبني سياسات اقتصادية مرنة تستجيب لمتطلبات العولمة وتحرير الأسواق. وقد أصبحت المناطق الحرة تشكل بوابات استراتيجية لانخراط الدول في الاقتصاد العالمي، كما تمثل واجهات تصديرية تعكس القدرة التنافسية للدولة ضمن منظومة اقتصاد السوق.

إن التحولات الجذرية التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي، من تدويل للإنتاج، وتكامل في الأسواق، وانتشار التكنولوجيا، فرضت على الاقتصادات النامية ضرورة تطوير بيئات استثمارية مرنة. وقد تجسدت هذه التغيرات ضمن أطر مؤسساتية دولية كمنظمة التجارة العالمية والشراكات الاقتصادية متعددة الأطراف، التي تدعو إلى إزالة القيود الجمركية والحواجز أمام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

وتتجلى أهمية المناطق الحرة من خلال عدد من النقاط الرئيسية، أبرزها:

- القدرة على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي بفضل الامتيازات الضريبية والجمركية التي توفر بيئة استثمارية مشجعة، مما يعزز احتياطي الدولة من العملة الصعبة.
- تنشيط التجارة الداخلية والدولية وخاصة تجارة الترانزيت، من خلال إزالة الحواجز الجمركية وتبسيط الإجراءات، بما يساهم في تقليص تكاليف التبادل وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات العاملة.

- دعم الصناعات التكنولوجية المتقدمة من خلال توفير بيئة حرة تسمح بنقل التكنولوجيا واستخدام تقنيات إنتاج متطورة، ما يعزز جودة المنتجات وفعاليتها في الأسواق الخارجية.
- تحقيق التكامل الصناعي الإقليمي والدولي، إذ تتيح هذه المناطق إقامة شبكات إنتاج متكاملة بين عدة دول، تُجمّع منتجاتها في المناطق الحرة بهدف إعادة تصديرها إلى الأسواق العالمية.
- نقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير أساليب العمل، الأمر الذي يسهم في تحسين الجودة وخفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي رفع مستوى التنافسية للمنتجات الوطنية.
- خلق فرص العمل وتأهيل الكوادر الوطنية من خلال تشغيل الأيدي العاملة المحلية وإكسابها مهارات فنية وإدارية قابلة للنقل إلى القطاعات الأخرى.
- تحفيز التنمية المحلية في الأقاليم المستضيفة من خلال خلق حركة اقتصادية تشمل قطاعات حيوية كالنقل، المواصلات، الموانئ، والتأمين.
- استغلال الموارد الطبيعية وتوليد القيمة المضافة عبر إنشاء صناعات تحويلية تستفيد من المواد الخام محلياً بدل تصديرها خاماً بأسعار زهيدة.
- تفعيل تجارة الخدمات مثل الخدمات المالية، التأمينية، الاستشارية، وخدمات المناولة والتخزين، التي تُعد من المحركات الداعمة للنشاط الاقتصادي في المناطق الحرة.
- المساهمة في التنمية البشرية عبر برامج التدريب والتأهيل التي تنفذها المؤسسات المستثمرة داخل هذه المناطق، مما ينعكس إيجاباً على سوق العمل المحلي ويسهم في رفع كفاءة الموارد البشرية الوطنية.

وبناءً عليه، يمكن اعتبار المناطق الحرة فضاءات اقتصادية ديناميكية تُسهِم في تحقيق الانفتاح الاقتصادي، ونقل الخبرات، وتدعيم موقع الدولة في الاقتصاد العالمي عبر الاندماج الفعلي في سلاسل الإنتاج والتجارة الدولية. (كرواد، 2020، الصفحات 26-28)

ثانيا : أهداف المناطق الحرة:

تسعى الدول إلى إنشاء المناطق الحرة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتنموية التي تخدم مصالحها الوطنية، مستفيدة مما توفره هذه المناطق من امتيازات تنظيمية وحوافز استثمارية. وتتمثل أبرز الأهداف فيما يلي:

أ. تحفيز النمو الاقتصادي الوطني : من خلال تسريع وتيرة النشاط الإنتاجي والتجاري، كما هو الحال في تجارب دولية ناجحة مثل الصين التي اعتمدت على المناطق الحرة لتحقيق قفزات تنموية ملحوظة.

ب. الاندماج في الاقتصاد العالمي : إذ تُعد المناطق الحرة وسيلة فعّالة لربط الاقتصاد المحلي بالأسواق الدولية، وتسهيل التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

ت. تحسين ميزان المدفوعات : عن طريق زيادة الإيرادات غير المباشرة كرسوم الملاحة والخدمات والتأمين، وهو ما يساهم في تقليص العجز التجاري.

ث. نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات : حيث توفر المناطق الحرة بيئة ملائمة لاستقطاب التكنولوجيا المتقدمة، ورفع كفاءة القوى العاملة المحلية من خلال التدريب والممارسة.

ج. زيادة العائدات من العملات الأجنبية : إذ تُعد المناطق الحرة مصدرًا مهمًا لتدفقات النقد الأجنبي الناتج عن الصادرات وإعادة التصدير.

ح. خلق فرص عمل جديدة : ما يساعد في تخفيف معدلات البطالة وتحسين المؤشرات الاجتماعية في الدولة المضيفة.

خ. تعزيز الروابط الإنتاجية المحلية : سواء من خلال الصناعات الموجهة للتصدير (روابط أمامية) أو من خلال الاعتماد على الموارد المحلية ومدخلات الإنتاج الوطنية (روابط خلفية.(

د. ضمان الأمن الاستراتيجي للسلع الأساسية : من خلال تخزين المواد الحيوية مثل الغذاء ومستلزمات الإنتاج بما يضمن توفرها في الأزمات أو الحروب.

ذ. تنمية المناطق النائية : حيث تسهم المناطق الحرة في جذب الاستثمارات إلى الأقاليم الأقل نمواً، مما يعزز التنمية المتوازنة داخل الدولة.

ر. الاستفادة من الموقع الجغرافي : عبر تحويل الدولة إلى مركز عبور إقليمي للتجارة والتصدير نحو الأسواق المجاورة والدولية.

ز. استغلال الموارد الطبيعية غير المستثمرة : من خلال تمكين الدولة من جذب شركاء يمتلكون الخبرة والإمكانات للاستفادة من هذه الموارد.

س. توسيع قاعدة التصنيع وتنمية الصادرات : وهو ما يؤدي إلى تحفيز النشاط الصناعي وتوسيع نطاق التنافسية الخارجية للمنتجات الوطنية.

(الحرازي، 2007، الصفحات 41-44)

ثالثا : خصائص المناطق الحرة:

تُعرف المناطق الحرة بمجموعة من الخصائص الجوهرية، من أبرزها ما يلي:

أ. الطابع الجغرافي المحدد للمناطق الحرة :

تُنشأ المناطق الحرة غالبًا بموجب قانون أو مرسوم، وقد تُباشر نشاطها الفعلي حتى دون وجود تشريع خاص، بشرط عدم تعارض ذلك مع نصوص قانونية سابقة. وتُقام هذه المناطق على مساحات جغرافية مدروسة بدقة، تراعي طبيعة النشاط الاستثماري المتوقع والتوسعات المستقبلية المحتملة. وغالبًا ما يقع اختيار مواقعها قرب الموانئ البحرية أو الجوية، أو في أقاليم نائية تستهدف الدولة تنميتها وتقليل الفوارق بينها وبين المناطق الأخرى.

ب. العزل الجمركي للمناطق الحرة :

تُعتبر المناطق الحرة معزولة جمركيًا عن باقي الإقليم الجمركي للدولة، سواء من خلال أسوار محيطة، أو منافذ مراقبة، أو حواجز طبيعية. وتُعامل البضائع الداخلة إليها أو الخارجة منها كما لو كانت خارج حدود الدولة، إذ تُطبق عليها إجراءات استيراد وتصدير مماثلة لتلك التي تتم مع الأسواق الخارجية.

ت. خضوع المناطق الحرة لسيادة الدولة :

على الرغم من تمتعها بنظام خاص، إلا أن المناطق الحرة تخضع لسيادة الدولة المضيفة. وتتولى هيئات حكومية عادةً إدارتها وتنظيم نشاطها الاستثماري. وتُطبّق القوانين الوطنية عليها، مع إمكانية استثناء بعض الأنشطة من التشريعات العامة عبر قوانين أو مراسيم خاصة، كما يُسمح باللجوء إلى التحكيم لتسوية منازعات الاستثمار في بعض الحالات.

ث. الحوافز والإعفاءات الاستثمارية :

تُقدّم المناطق الحرة حوافز جمركية وضريبية وتسهيلات إجرائية واسعة النطاق، تهدف إلى جذب الاستثمارات وتمكينها. وتشمل هذه الامتيازات تسهيلات تأسيس المشروعات، وتبسيط إجراءات التوريد والتصدير، وأحيانًا تقدم بعض الدول منحًا مالية وقروضًا ميسرة، كما هو الحال في تجارب أيرلندا، كوريا الجنوبية، والفلبين.

ج. تنوّع الأنشطة داخل المناطق الحرة :

تُخصّص المناطق الحرة عادةً لمجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية، مثل التجارة، والتخزين، والصناعة، والخدمات المالية. وتُمارس هذه الأنشطة إما بشكل منفصل أو مشترك. كما توجد قيود قانونية على بعض السلع والأنشطة المحظورة داخل هذه المناطق، ما يخضع لتنظيم دقيق حسب قوانين الدولة المضيفة.

(الحرازي، 2007، الصفحات 31-36)

المبحث الثاني : التجارة البينية العربية :

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي للتجارة البينية العربية و الأداء و الهيكل السلعي الخاص بها، و أهميتها.

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للتجارة البينية العربية :

في هذا المطلب سنقوم بتعريف التجارة البينية كفرع أول و نتناول خصائصها في الفرع الثاني

الفرع الأول : تعريف التجارة البينية :

تشير التجارة البينية إلى عمليات تبادل السلع والخدمات بين الدول أو المناطق الاقتصادية، وتتم هذه العمليات عادة من خلال الصادرات والواردات. حيث تقوم كل دولة بتصدير منتجاتها وخدماتها إلى دول أخرى، وفي المقابل تستورد منها ما تحتاجه. وتُعد التجارة البينية عنصراً أساسياً في النشاط الاقتصادي العالمي، لما لها من دور في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز فرص العمل سواء داخل الدولة نفسها أو بين الدول المختلفة .

كما يعتمد حجم التجارة البينية بدرجة كبيرة على طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة بين الدول أو الكيانات الاقتصادية، إضافةً إلى الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الموقعة فيما بينها. كما تلعب المتغيرات الاقتصادية والمالية دوراً مؤثراً في تحديد حجم هذه التجارة. (الشعبي، 2023، صفحة 550 551)

كما تعرف التجارة البينية بأنها تشمل جميع الصادرات والواردات، سواء كانت منظورة أو غير منظورة، بين الدول الأعضاء ضمن تكتل اقتصادي محدد. وتُظهر النظرية الاقتصادية، انطلاقاً من رؤية الاقتصادي "جاكوب فينر" التي أصبحت فيما بعد أساسًا لنظرية التكامل الاقتصادي الدولي، أن للتجارة البينية أثرين رئيسيين هما :

أولا: خلق التجارة(Trade creation):

يحدث هذا الأثر عند استبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتجات يتم إنتاجها بكفاءة أعلى وتكلفة أقل من قبل دول أعضاء أخرى في الاتفاقية، ما يسهم في تحسين تخصيص الموارد الاقتصادية وزيادة الرفاه الاقتصادي. كما يُعد خلق التجارة خطوة نحو التكامل الاقتصادي، إذ تعتمد الدول قبل انضمامها إلى اتفاقية التكامل على إنتاج محلي أقل كفاءة (وأعلى تكلفة)، ولكن بعد الانضمام تبدأ في استيراد تلك السلع من دول أخرى في

التكتل تنتجها بكفاءة أكبر. هذا التحول يؤدي إلى تحسين الإنتاج والاستهلاك، ويؤدي إلى استبعاد بعض المنتجين المحليين ذوي التكلفة العالية لصالح المنتجات المستوردة ذات التكلفة الأقل.

ثانيا: تحويل التجارة(Trade diversion):

ويشير إلى انتقال التجارة من مورد خارجي أكثر كفاءة (وأقل تكلفة) إلى مورد داخلي ضمن الاتفاقية، بالرغم من أن الأخير أقل كفاءة. يحدث ذلك نتيجة لإبرام اتفاقيات تجارة حرة أو اتحادات جمركية، حيث تؤدي التخفيضات الجمركية أو إلغاؤها إلى انخفاض أسعار السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء، ما يشجع على توسيع قاعدة المستهلكين وزيادة حجم التجارة، ومن ثم تعزيز الرفاه الاقتصادي. ويُلاحظ هذا الأثر عند مقارنة التجارة داخل التكتل بالتجارة مع دول خارجية غير عضوة، وإن كانت هذه الدول تقدم سلعًا بتكلفة منخفضة ولكن بتعرفة جمركية مرتفعة. (شاذلي، 2022، الصفحات 6 - 7)

الفرع الثاني : نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

تُعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة أطلقتها جامعة الدول العربية في إطار سعيها لتفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي، بعد سلسلة من المحاولات السابقة التي لم تحقق نتائج ملموسة. وتهدف هذه المبادرة بشكل أساسي إلى تحرير التجارة البينية العربية من القيود الجمركية وغير الجمركية ذات الأثر المماثل.

وقد تم الإعلان عن إنشاء هذه المنطقة خلال القمة العربية التي انعقدت في القاهرة عام 1996، وجاء ذلك بقرار صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية عام 1997. وقد تأسست المنطقة وفق برنامج تنفيذي وجدول زمني تم الاتفاق عليهما، مستندين إلى أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة عام 1998 ،إضافة إلى المبادئ العامة التي تحكم النظام التجاري العالمي.

بدأ تنفيذ البرنامج التنفيذي فعليًا في الأول من يناير 1998، على مدار عشر سنوات، حيث تم الاتفاق على تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية بنسبة 10% سنويًا، ليصل الإعفاء الكامل بحلول عام 2007. إلا أن هذا الجدول الزمني تم تعديله ليُستكمل بحلول عام 2005. ومن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها هذا البرنامج أن تُعامل السلع العربية الداخلة في إطار الاتفاق معاملة المنتجات الوطنية، بشرط أن تكون تلك السلع ذات منشأ عربي . (عمر، 2019، صفحة 131)

حتى نفس السنة كان عدد الدول التي انضمت إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى 17 دولة عربية هي (الأردن ، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، تونس ، السودان ، السعودية ، سوريا ، العراق ، سلطنة عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، اليمن) .

أما الدول التي لم تنضم هي (الجزائر ، جيبوتي ، الصومال ، جزر القمر و موريتانيا) . (مراد، 2004، صفحة 631)

المطلب الثاني : الآداء و الهيكل السلعي للتجارة البينية في المنطقة العربية :

الفرع الأول : أداء التجارة البينية العربية :

جدول رقم (3): أداء التجارة العربية البينية (2019 - 2023)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (2023-2019)
	2019	2020	2021	2022	2023	2019	2020	2021	2022	2023	
متوسط التجارة البينية العربية[1]	113.0	96.9	114.0	129.4	119.2	0.4	-14.3	17.7	13.6	-7.9	1.4
الصادرات البينية العربية	112.9	99.4	115.9	127.7	121.2	0.7	-12.0	16.6	10.2	-5.1	1.8
الواردات البينية العربية	113.1	94.4	112.1	131.2	117.3	0.01	-16.6	18.8	17.0	-10.6	0.9

متوسط التجارة = (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2

المصدر: الملحق 1.

تراجع متوسط قيمة التجارة السلعية البينية في الدول العربية خلال عام 2023 بنسبة 7.9 بالمائة، لتسجل نحو 119.2 مليار دولار في عام 2023 ، مقارنة مع نحو 129.4 مليار دولار في عام 2022 . حيث سجلت كل من الصادرات البينية والواردات البينية للدول العربية انخفاضاً خلال عام 2023 بنسب بلغت 5.1 بالمائة و 10.6 بالمائة، ليصل كل منهما الى 121.2 مليار دولار و 117.3 مليار دولار على الترتيب. (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2024، الصفحات 200 -201)

الفرع الثاني : تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية :

الجدول رقم (4) : الهيكل السلعي للصادرات و الواردات البينية (2022 – 2023)

	الصادرات البينية		الواردات البينية	
	2022	2023	2022	2023
السلع الزراعية	21.3	20.7	18.9	19.3
الوقود المعدني و المعادن الأخرى	20.7	19.0	30.7	28.5
المصنوعات	53.7	54.3	42.7	44.7
المواد الكيماوية	19.0	20.2	17.1	13.5
مصنوعات أساسية	18.9	18.0	13.7	16.6
الآلات و معدات النقل	9.3	9.1	8.1	9.2
مصنوعات متنوعة اخرى	6.5	7.0	3.8	5.4
سلع غير مصنفة	4.0	6.0	8.0	7.5
المجموع	100	100	100	100

المصدر : (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2024، صفحة 433)

شهد هيكل التجارة البينية السلعية العربية تحولاً ملحوظاً، حيث انخفضت مساهمة كل من مجموعة السلع الزراعية ومجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، لتبلغ مجتمعة نحو 54.3% من إجمالي التجارة البينية في عام 2023، كما يتضح في الجدول رقم (4) والشكل رقم (1)

الشكل رقم (1) : الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية 2023

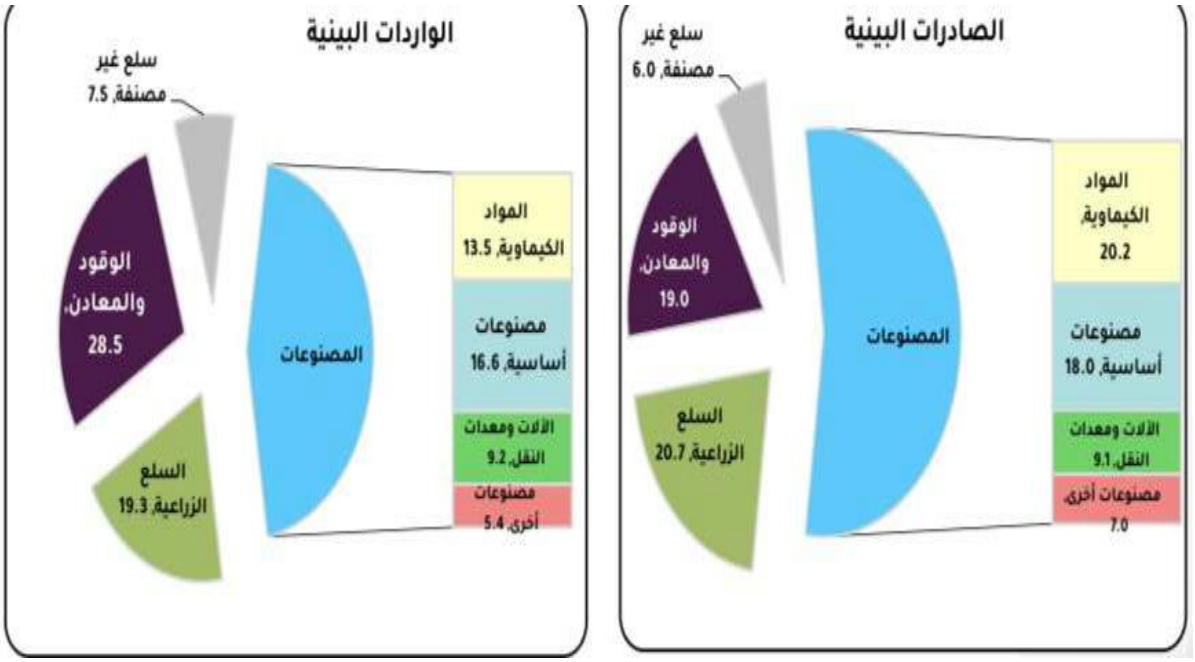

المصدر : الملحق2 (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2024، صفحة 203)

وفقاً للبيانات المعروضة في الجدول رقم (4) والشكل رقم (1). فقد انخفضت نسبة مساهمة السلع الزراعية إلى حوالي 20.7%، بينما سجلت مجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى نسبة 19%، وذلك مقارنة ب 21.3% و20.7% على التوالي في عام 2022.

في المقابل، ارتفعت حصة الصادرات البينية من المصنوعات، حيث بلغت نحو 53.7% في عام 2023. وبالنظر إلى التوزيع الفرعي لمكونات المصنوعات، فقد تراجعت حصة المصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل، إذ سجلتا على التوالي نسبتي 18% و9.1% مقابل 18.9% و9.3% في العام السابق. وعلى النقيض، شهدت المواد الكيماوية والمصنوعات المتنوعة الأخرى ارتفاعاً طفيفاً في نسب مساهمتها، حيث بلغت 20.2% و7% على الترتيب، مقارنة بـ19% و6.5% في عام 2022.

أما بالنسبة لهيكل الواردات البينية العربية، فإنه يفترض نظرياً أن يتطابق مع هيكل الصادرات البينية نظراً لاعتماده على ذات القاعدة السلعية، مع مراعاة إضافة تكاليف الشحن والتأمين. إلا أن البيانات العملية تكشف عن وجود فروقات إحصائية ناجمة عن اختلافات في الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، مما يؤدي إلى تباين

ملحوظ بين أرقام الصادرات والواردات البينية، سواء من حيث القيمة أو نسب مساهمة المجموعات السلعية المختلفة.

المطلب الثالث : أهمية التجارة البينية في الإقتصاد العربي

لا تنحصر أهمية التجارة البينية العربية في دورها بتحويل الصادرات إلى مصادر للعملات الأجنبية كي تلبي متطلبات الاستثمار والاستهلاك، بل تتعدى ذلك إلى أداء دور إنتاجي من خلال ما تتيحه فرص التصدير من إمكانات لزيادة الإنتاج والدخل. وتتجلى أهمية هذه التجارة في عدة نقاط، منها:

- تنويع بنية الصادرات الزراعية، والعمل على رفع نسبة الصادرات الصناعية، خاصة في ظل تصاعد حدة المنافسة في الأسواق الدولية وتزايد القيود التجارية.
- تفعيل وتشغيل القدرات الإنتاجية القائمة، والتي تم إنشاؤها في فترات سابقة لكنها تواجه تعثرًا بسبب نقص التمويل اللازم لاستمرارها، كالمؤسسات المعنية بالنقل والتغليف والتسويق.
- دعم استمرار عملية التصنيع وتطوير القطاع الزراعي، مما يضمن قدرة المنتجات على المنافسة والبقاء داخل الأسواق العربية.
- الارتقاء بجودة المنتجات الصناعية والزراعية المصنعة بما يمكنها من تعويض المنتجات الأجنبية المماثلة، خاصة تلك القادمة من الأسواق الأوروبية.
- إيجاد آلية فعّالة تسهم في تحقيق منافع متبادلة في التجارة البينية، من خلال استغلال القدرات الإنتاجية بشكل أمثل وتخطيط تركيبة سلعية ملائمة.
- توسيع دائرة التبادل التجاري العربي ليشمل جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بما يعزز الاستفادة من الفوائض المتاحة في مختلف البلدان.
- تحقيق تنسيق شامل بين الدول العربية فيما يتعلق بحجم ونوعية المنتجات، تجنبًا لحالات الركود أو تكدس المعروض من السلع .

(محسن، 2021، صفحة 453)

خلاصة الفصل الأول:

يتضح من خلال المبحث الأول من هذا الفصل أن المناطق الحرة تُعد من أبرز الآليات الاقتصادية التي اعتمدتها الدول لدفع عجلة التنمية وتنشيط المبادلات التجارية، حيث ظهرت عبر التاريخ بأشكال متعددة، وتطورت لتصبح فضاءات استراتيجية لجذب الاستثمارات وتسهيل حركة السلع والخدمات. وقد تم التطرق في هذا السياق إلى النشأة التاريخية لهذا النموذج، إلى جانب استعراض أطره التنظيمية والإدارية، إذ تبيّن أن إدارة المناطق الحرة يمكن أن تتم عبر جهات حكومية مركزية أو هيئات مستقلة، كما تمر هذه المناطق بعدة مراحل ضمن دورة حياتها، تبدأ بالتأسيس القانوني والمادي، ثم النضوج والاندماج الاقتصادي، وتنتهي بالإلغاء أو التحويل. وتوصلنا أيضًا إلى أن تصنيف المناطق الحرة يتباين حسب طبيعة نشاطها وأهدافها (تجارية، صناعية، متعددة الأغراض، متخصصة...)، وأن نماذج الدول العربية، كالأردن ومصر والإمارات، أظهرت تفاوتًا في الأداء والتنظيم، مع بروز تجربة الإمارات كنموذج متقدم. كما تم التأكيد على أهمية المناطق الحرة في توفير بيئة استثمارية مرنة، وتنشيط التصدير، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، مما يجعلها ركيزة استراتيجية ضمن سياسات الانفتاح الاقتصادي.

أما في المبحث الثاني، فقد تم التوصل إلى أن التجارة البينية العربية رغم أهميتها الكبيرة، ما تزال دون المستوى المأمول مقارنة بإمكانات الدول العربية. ووفقاً للإطار المفاهيمي، فإن هذه التجارة تُعد أداة محورية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، غير أن الأداء الفعلي يواجه عدة معوقات ترتبط بالبنية التحتية، التشريعات، وعدم التنسيق بين السياسات الوطنية. كما أظهر تحليل الهيكل السلعي للتجارة البينية أن الصادرات والمبادلات تظل متركزة في قطاعات محدودة، مثل الوقود والمصنوعات، مع ضعف واضح في تنويع السلع. وتبرز أهمية هذه التجارة في تنشيط الاقتصاد المحلي، وزيادة الإنتاج، وخلق فرص التكامل القطاعي. وقد خلُص الفصل إلى أن دعم التجارة البينية لا يمكن فصله عن تطوير المناطق الحرة وتحسين أدائها، باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية لرفع كفاءة التبادل التجاري وتعزيز الاندماج الإقليمي العربي

الفصل الثاني

دور المناطق الحرة في التجارة البينية العربية

دراسة حالة

الإمارات مع مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول : واقع و آداء المناطق الحرة في دولة الإمارات.

سنتعرف في هذا المبحث على نشأة المناطق الحرة في الإمارات و أهم المناطق الحرة فيها بالإضافة إلى تعريف و أهمية مجلس التعاون الخليجي، و دور المناطق الحرة في دعم انسياب التجارة البينية العربية.

المطلب الأول : المناطق الحرة بالإمارات :

الفرع الأول : نشأة المناطق الحرة بالإمارات :

تُسهم المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة بدور فعّال في دعم الأداء العام للاقتصاد الوطني، من خلال جذب الاستثمارات من مختلف أنحاء العالم، ما جعلها منصات رئيسية لازدهار الشركات المحلية والدولية. وقد بلغت قيمة تجارة المناطق الحرة في الدولة نحو 485.4 مليار دولار مع نهاية عام 2016، ما يعكس دورها البارز في تنويع مصادر الدخل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي. كما تسهم هذه المناطق في نقل المعرفة وتوطين المهارات. ويتفق المختصون على أن المناطق الحرة لعبت دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. (حرفوش، 2020، صفحة 55)

تتوزع المناطق الحرة على الامارات السبع، التي يصل عددها في إمارة دبي 24 منطقة، و في أبو ظبي 6 مناطق، و 3 في رأس الخيمة، و 3 في الشارقة و 3 في الفجيرة ومنطقة واحدة في كل من عجمان وأم القيوين.

الجدول رقم (5) : التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة حسب الإمارة

الإمارة	عدد المناطق الحرة	تعدادها
دبي	24	مركز دبي للسلع المتعددة، مركز دبي المالي العالمي، مدينة دبي الطبية، واحة دبي للسيليكون، مدينة دبي للأنترنت، المنطقة الحرة بمطار دبي، المنطقة الحرة بجبل علي، مدينة دبي للإعلام، مجمع الذهب والألماس، مدينة دبي للإنتاج الإعلامي، مدينة دبي للاستوديوهات، قرية دبي للمعرفة، مدينة دبي الأكاديمية العالمية،المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، منطقة دبي للتعهيد، مدينة دبي الملاحية، دبي كوميرسيتي، منطقة دبي للسيارات و الآليات، حي دبي للتصميم، تكنو بارك، مدينة دبي للإنتاج، مجمع دبي للعلوم، دبي الجنوب، مركز دبي التجاري العالمي.
أبو ظبي	6	مدينة خليفة الصناعية أبو ظبي (كيزاد)، المنطقة الحرة في مطار أبو ظبي، المنطقة الحرة في مدينة مصدر، هيئة المنطقة الإعلامية، مدينة أبو ظبي الصناعية (أيكاد)، سوق أبو ظبي العالمي.
رأس الخيمة	3	هيئة المنطقة الحرة برأس الخيمة، المنطقة الحرة لهيئة رأس الخيمة للاستثمار، المنطقة الإعلامية الحرة برأس الخيمة
الشارقة	3	المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي، هيئة المنطقة الحرة بالحمرية، مدينة الشارقة للإعلام
الفجيرة	3	هيئة المنطقة الحرة بالفجيرة، مدينة الابداع بالفجيرة، هيئة المنطقة الحرة الدولية
عجمان	1	المنطقة الحرة بعجمان
أم القيوين	1	منطقة التجارة الحرة بأم القيوين

المصدر: (ليندة، 2021، الصفحات 180-181)

الشكل رقم (2): توزيع المناطق الحرة في الإمارات

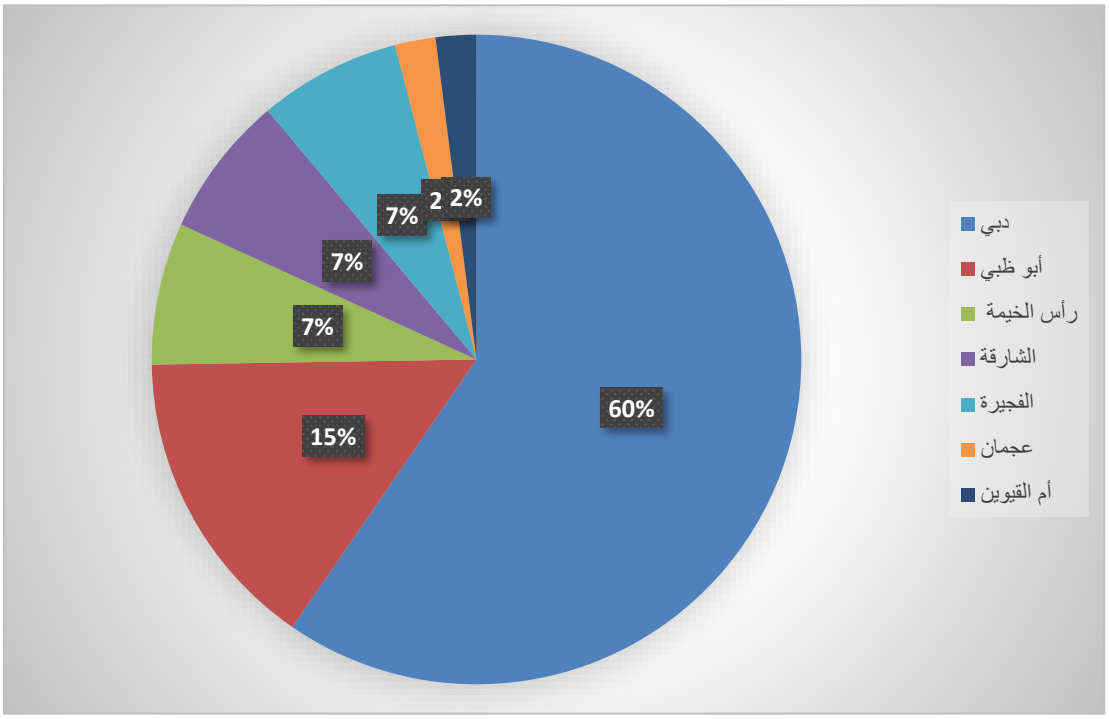

المصدر: من إعداد الطالب بإستخدام معطيات الجدول رقم (5)

تتصدر إمارة دبي بنسبة 60% من إجمالي عدد المناطق الحرة و التي تبلغ 24 منطقة ، تليها إمارة أبوظبي بنسبة 15% و التي تمثل 6 مناطق، بينما تأتي إمارات رأس الخيمة، الشارقة، والفجيرة بنسبة 7% أي 3 مناطق حرة لكل منهم، وأخيرًا تأتي إمارتا عجمان وأم القيوين بنسبة 2% لكل منهما. يوضح الشكل التفاوت في الانتشار الجغرافي للمناطق الحرة بين الإمارات، من حيث العدد والنسبة المئوية.

الفرع الثاني : أهم المناطق الحرة و دورها الإقتصادي :

أولا : منطقة جبل علي الحرة(JAFZA)

تُعد منطقة جبل علي الحرة، التي تأسست في عام 1985 بإمارة دبي، من أقدم وأكبر المناطق الحرة في دولة الإمارات، حيث تم إنشاؤها بهدف دعم ميناء جبل علي وتعزيز مكانة دبي كمركز عالمي للتجارة والخدمات اللوجستية. وقد تطورت JAFZA لتضم أكثر من 8,700 شركة من 100 دولة، ما يجعلها واحدة من أهم المناطق الحرة في العالم. تلعب JAFZA دورًا اقتصاديًا محوريًا، إذ تسهم بما يفوق 23% من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لدبي، وتُعد منصة مركزية لإعادة التصدير نحو دول مجلس التعاون الخليجي، بفضل تكاملها

اللوجستي مع الميناء والمطار وخدماتها الجمركية المتقدمة. (الإماراتية، Jebel Ali Free Zone Overview، 2023)

ثانيا : منطقة مطار دبي الحرة (DAFZA)

تأسست منطقة مطار دبي الحرة عام 1996 بجوار مطار دبي الدولي، وهي تُعد من المناطق الحرة الرائدة في استقطاب الشركات المتخصصة في مجالات التكنولوجيا، الإلكترونيات، والأدوية، بفضل موقعها الاستراتيجي والبنية التحتية الرقمية المتطورة. وتضم DAFZA أكثر من 2,000 شركة، وتوفر بيئة أعمال متكاملة مع حوافز ضريبية وخدمات جمركية مرنة. تلعب المنطقة دورًا اقتصاديًا مهمًا في دعم الصادرات والشحن الجوي وإعادة التصدير إلى أسواق دول الخليج وآسيا، ما يعزز مكانة دبي كمركز تجاري إقليمي عالي الكفاءة.

(Freezone, 2023)

ثالثا : منطقة رأس الخيمة الاقتصادية (RAKEZ)

تُعد منطقة رأس الخيمة الاقتصادية (RAKEZ)، التي تأسست عام 2017 نتيجة دمج بين RAK FTZ وRAKIA، من أبرز المناطق الحرة متعددة الأنشطة في الإمارات. تقع في إمارة رأس الخيمة، وتخدم أكثر من 15,000 شركة من 100 جنسية مختلفة، خصوصًا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تتميز RAKEZ بتكاليف تشغيل تنافسية وحزم مرنة من التراخيص والخدمات، مما يجعلها بيئة جذابة للمستثمرين الخليجيين. على الصعيد الاقتصادي، كما تسهم في تعزيز التجارة غير النفطية للإمارة، وتدعم التبادل التجاري الإقليمي، لاسيما مع دول مجلس التعاون الخليجي، عبر تسهيلات التصدير وإعادة التصدير والبنية التحتية اللوجستية المتقدمة. (RAKEZ Business Centre, 2023)

المطلب الثاني : مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفرع الأول : تعريف مجلس التعاون الخليجي.

يتكوّن مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ست دول هي: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، سلطنة عُمان، دولة قطر، ودولة الكويت. وقد تم التوقيع على ميثاق تأسيس المجلس من قبل

هذه الدول في مدينة أبوظبي بتاريخ 25 مايو 1981، وذلك في إطار إعلان مشترك حدّد الأهداف الرئيسية للمجلس وصلاحياته التنظيمية.

ويُعرّف قاموس أكسفورد السياسي مجلس التعاون بأنه منظمة إقليمية أُنشئت عام 1981 من قبل ست دول واقعة على الساحل الغربي للخليج العربي، بهدف تنسيق الجهود الأمنية والسياسية بينها، وذلك في ظل ظروف إقليمية مضطربة، من أبرزها سقوط نظام الشاه في إيران وتأسيس الجمهورية الإسلامية، والغزو السوفيتي لأفغانستان، بالإضافة إلى اندلا ع الحرب العراقية—الإيرانية، مما استدعى وجود تكتل إقليمي يعزز الأمن والاستقرار الجماعي لتلك الدول. (عطية، 2023، صفحة 3)

الفرع الثاني : أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ينص النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيقها من خلال التعاون المشترك، ومن أبرزها:

- ❖ تعزيز التنمية والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في مختلف الميادين، بما يؤدي إلى تحقيق الوحدة الشاملة بينها.
- ❖ توثيق الروابط الاجتماعية والثقافية وتوسيع أوجه التعاون بين شعوب دول المجلس في شتى المجالات.
- ❖ توحيد وتنسيق السياسات والأنظمة في ميادين متعددة مثل الاقتصاد والمالية، التجارة والجمارك، المواصلات، التعليم، الثقافة، الصحة، الإعلام والسياحة.
- ❖ تشجيع التقدم العلمي والتقني من خلال دعم قطاعات الصناعة، التعدين، الزراعة، وإنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة.

تحقيق التنسيق الشامل في مجالات السياسات العامة لضمان تكامل فعّال ومترابط بين الدول الأعضاء على كافة المستويات (عيشي، 2014، صفحة 127)

المطلب الثالث : مساهمة المناطق الحرة في دعم انسياب التجارة البينية العربية.

الفرع الأول : الأثر التنظيمي و الجمركي للمناطق الحرة على التجارة البينية في مجلس التعاون الخليجي

تساهم المناطق الحرة في إزالة العوائق التنظيمية والإجرائية التي غالبًا ما تُعيق التبادل التجاري بين الدول، من خلال تقديم مزايا مثل الإعفاءات الجمركية، وتبسيط الإجراءات، وتسهيل دخول وخروج البضائع دون قيود، مما يُسرّع من دوران السلع ويُخفض تكاليف العمليات التجارية البينية.

يتم قياس هذا الأثر بمأشر الأداء اللوجستي (LPI) من طرف البنك الدولي، و الذي يبرز التحديات التي تعترض هذه الدول، وكذلك الفرص المتاحة أمامها، في سبيل تطوير جوانب الخدمات اللوجستية التجارية، ويُعد الارتقاء بمستوى الأداء اللوجستي عنصرًا جوهريًا في تعزيز القدرة التنافسية التجارية.

يعتمد مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (LPI) على ستة مكونات رئيسية تمثل أبعادا لوجستية تُصنّف إلى مدخلات ونتائج.

تشمل المدخلات كفاءة الجمارك، وجودة البنية التحتية، وكفاءة الخدمات اللوجستية.

- كفاءة الجمارك : تقيس فعالية إجراءات التخليص الجمركي وإدارة الحدود من حيث السرعة والشفافية وقابلية التنبؤ.
- جودة البنية التحتية : تشير إلى جودة المرافق المادية المرتبطة بالتجارة والنقل، كشبكات الطرق والموانئ والمطارات والمستودعات وأنظمة الاتصالات.
- كفاءة الخدمات اللوجستية : تقيّم كفاءة مقدّمي الخدمات اللوجستية مثل شركات النقل والتخليص الجمركي، والتي تُعد ضرورية لسلاسل توريد موثوقة.

بينما تُمثل النتائج كلًا من الالتزام بالمواعيد، وتيسير الشحنات الدولية، والقدرة على تتبع وتعقّب الشحنات.

- الالتزام بالمواعيد : يعبّر عن مدى وصول الشحنات إلى وجهتها ضمن الإطار الزمني المحدد أو المتوقع.

- تيسير الشحنات الدولية : تعكس مدى سهولة ترتيب الشحنات الخارجية وبتكاليف تنافسية.
- القدرة على تتبع وتعقّب الشحنات : تقيس القدرة على متابعة الشحنات في مختلف مراحل النقل.

(علي، 2022، صفحة 494)

الفرع الثاني : تطور الأداء اللوجيستي لدول مجلس التعاون الخليجي و تأثيره على التجارة البينية

أولا : قياس الآداء اللوجيستي .

الجدول رقم (6) : تطور مؤشر الأداء اللوجيستي لدول المجلس قبل و بعد أزمة كوفيد-19

الدولة	ترتيب الدولة سنة 2007	الدرجة	ترتيب الدولة سنة 2018	الدرجة	ترتيب الدولة سنة 2023	الدرجة
الإمارات	20	3.73	11	3.96	7	4.0
السعودية	41	3.02	55	3.01	38	3.4
قطر	46	2.98	30	3.47	34	3.5
البحرين	36	3.15	59	2.93	34	3.5
الكويت	44	2.99	63	2.86	51	3.2
عُمان	48	2.92	43	3.20	43	3.3

المصدر : (https://lpi.worldbank.org/report)

الشكل رقم (3): : تطور مؤشر الأداء اللوجيستي لدول المجلس

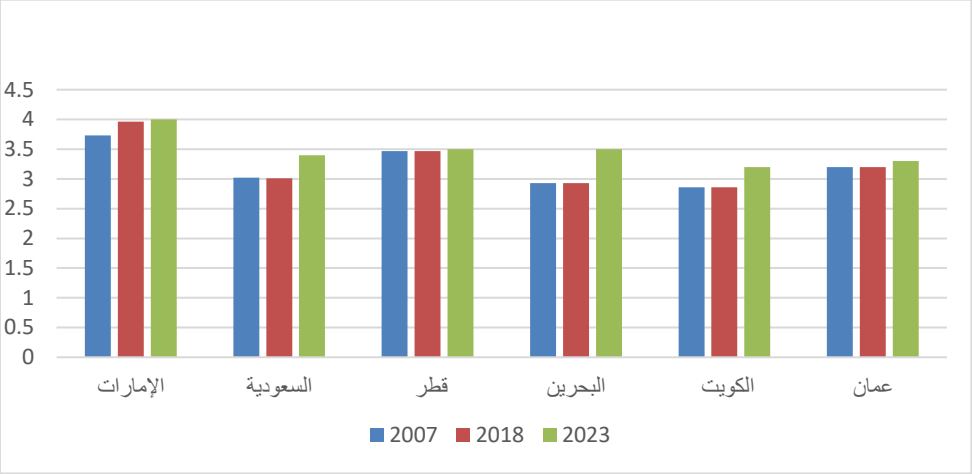

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (5).

يُظهر الجدول رقم (6) و الشكل رقم (3)، تحسنًا عامًا في الأداء اللوجستي لدول مجلس التعاون الخليجي بين عامي 2007 و2023، مع بروز واضح للإمارات التي حققت قفزة من المرتبة 20 إلى 7 عالميًا ورفعت درجتها إلى 4.0، ما يدل على تطور كبير ومرونة عالية بعد جائحة كورونا. كما أظهرت قطر والبحرين تحسنًا ملحوظًا في الأداء، حيث ارتفعت درجاتهما إلى 3.5 وتقدمتا في الترتيب العالمي، مما يعكس تطويرًا ناجحًا في البنية التحتية والخدمات اللوجستية. أما السعودية، فرغم ارتفاع درجتها إلى 3.4، إلا أن ترتيبها تراجع مقارنة بـ2007، ما يشير إلى تحديات قائمة. في المقابل، ظل أداء الكويت الأدنى خليجيًا رغم تحسن طفيف في الدرجة، في حين حافظت عُمان على استقرار نسبي مع تطور تدريجي. توضح هذه النتائج أن الإمارات وقطر كانتا الأكثر قدرة على تجاوز آثار الجائحة وتحقيق تقدم لوجستي فعّال.

ثانيا : حجم التبادل التجاري.

الجدول رقم (7) : حجم التبادل التجاري بين دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الإمارات	834,504	930,325	786,254	1,030,545	1,285,136	1,437,007
السعودية	746,233	790,960	591,353	814,729	1,145,116	998,333
قطر	189,976	200,498	151,119	223,497	318,186	248,747
الكويت	176,310	186,279	127,876	190,626	259,652	232,117
عمان	103,956	115,433	94,286	134,056	190,154	175,487
البحرين	55,490	58,803	49,447	67,867	88,293	74,152

ملاحظة :جميع القيم الواردة في الجدول بوحدة مليون دولار أمريكي.

المصدر :المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي (/https://www.gccstat.org/ar)

الشكل رقم (4): حجم التبادل التجاري بين دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي

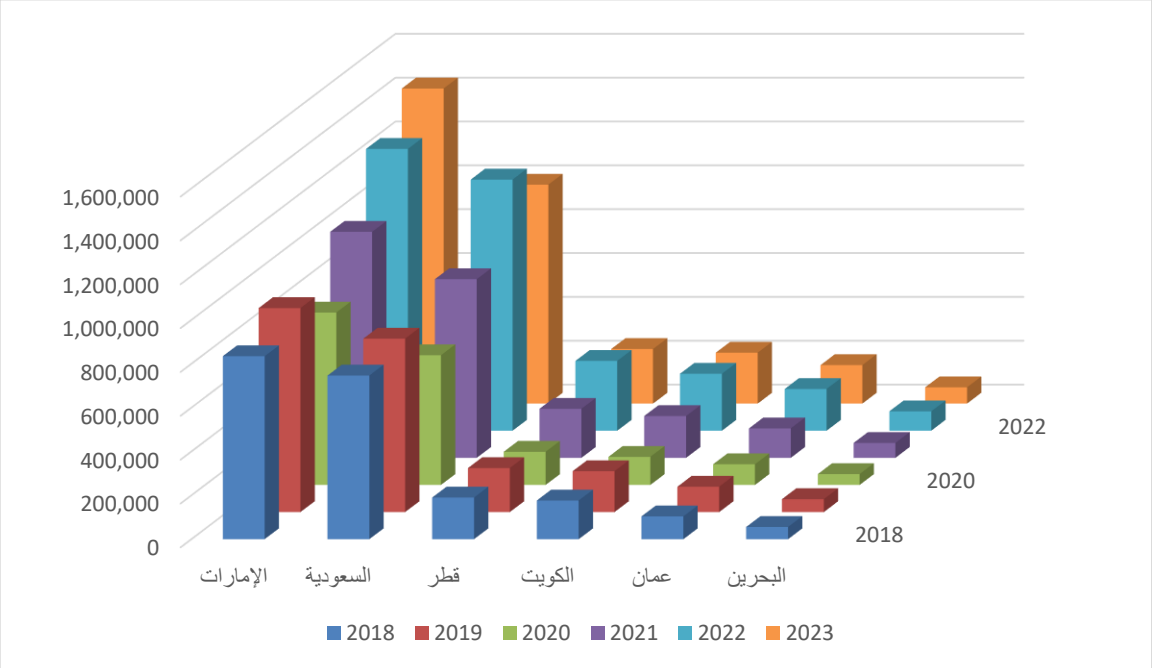

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (6). (الإماراتية، التقرير الاقتصادي السنوي، 2023)

يُظهر الجدول رقم (7) و الشكل رقم (4) بوضوح أن التجارة البينية تأثرت سلبًا في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، حيث شهدت جميع الدول انخفاضًا كبيرًا، ثم بدأت بالتعافي تدريجيًا حتى عام 2023.

- ❖ الإمارات حافظت على موقع الريادة في التبادل التجاري، حيث انخفضت قيمتها إلى 786,254 مليون دولار في 2020، ثم تضاعفت تقريبًا لتصل إلى 1,437,007مليون دولار في 2023، ما يعكس بنية تحتية لوجستية متطورة وقدرة على التكيّف السريع بعد الأزمة.
- ❖ السعودية سجلت ثاني أعلى قيمة للتبادل التجاري في 2023 (998,333 مليون دولار)، وقد شهدت تعافيًا قويًا من الانخفاض في 2020، وإن لم يكن بنفس حدة ارتفاع الإمارات.
- ❖ قطر والكويت أظهرتا تقلبًا، إذ ارتفعت أرقامهما في 2022 ثم انخفضت نسبيًا في 2023، ما قد يشير إلى تأثرهما بعوامل سوقية أو تنظيمية متغيرة.
- ❖ عُمان تحسنت بشكل مطّرد، إذ تضاعف التبادل التجاري من 94,286 مليون دولار في 2020 إلى 175,487 مليون في 2023.
- ❖ البحرين سجلت أقل قيمة تبادل في جميع السنوات، لكنها شهدت تحسنًا تدريجيًا، ما يشير إلى تطور محدود في دورها ضمن التجارة الخليجية.

المبحث الثاني : تحليل دور المناطق الحرة الإماراتية في تطوير التجارة البينية مع دول الخليج.

سنقوم في هذا المبحث بتحليل تطور التجارة البينية بين الإمارات ودول مجلس التعاون، و دراسة مساهمة المناطق الحرة في التجارة الخليجية.

المطلب الأول : تحليل تطور التجارة البينية بين الإمارات ودول مجلس التعاون.

الفرع الأول : دور المناطق الحرة في تحفيز حركة إعادة التصدير نحو دول الخليج .

تُعد المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ركيزة أساسية في تسهيل حركة إعادة التصدير، لاسيما نحو دول مجلس التعاون الخليجي. وتوفر هذه المناطق بنية تحتية متكاملة، وإعفاءات جمركية، وخدمات لوجستية متقدمة تسمح بنقل السلع بكفاءة نحو الأسواق الخليجية، بما يعزز التجارة البينية دون عوائق بيروقراطية أو ضريبية.

يُضهر الجدول التالي تطور قيمة إعادة التصدير من المناطق الحرة الإماراتية إلى دول الخليج خلال الفترة 2018–2022:

الجدول رقم (8) : إعادة التصدير من المناطق الحرة الإماراتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي

السنوات	اعادة التصدير من المناطق الحرة
2018	17,79
2019	19,18
2020	17,98
2021	20,84
2022	22,53
2023	23.90

ملاحظة :جميع القيم الواردة في الجدول بوحدة مليار دولار أمريكي.

المصدر : (الإماراتية، التقرير الاقتصادي السنوي، 2023)

الشكل رقم (5): نسب إعادة التصدير من المناطق الحرة الإماراتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

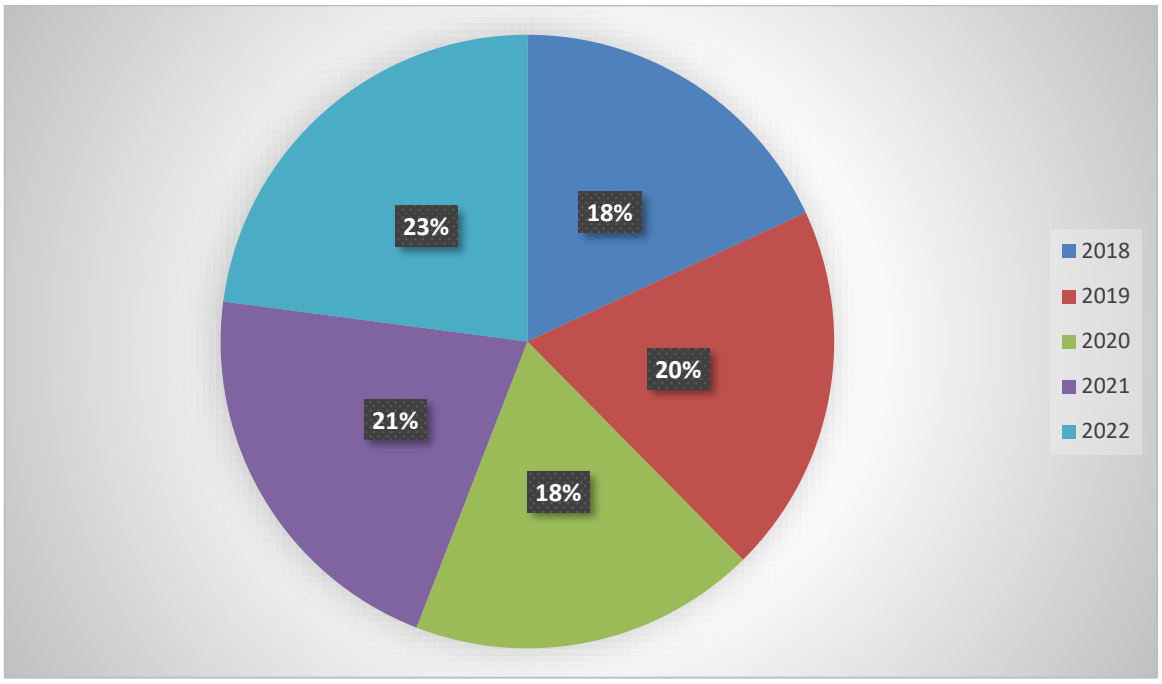

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (7).

يُظهر الشكل أعلاه تصاعدًا مستقرًا في حركة إعادة التصدير من المناطق الحرة نحو دول الخليج، حيث ارتفعت القيمة من نحو 17.79 مليار دولار في 2018 إلى 22.53 مليار دولار في عام 2022. وقد تأثرت هذه الحركة جزئيًا بجائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، إلا أنها سرعان ما استعادت نموها اعتبارًا من 2021.

تَعكس هذه البيانات الوظيفة الحيوية التي تقوم بها المناطق الحرة في إعادة توزيع السلع إلى السوق الخليجية، خاصة في قطاعات التكنولوجيا، الأغذية، والسيارات. وهذا يعزز مكانة الإمارات كمحور تجاري لوجستي إقليمي متكامل.

الفرع الثاني :أهم السلع المتبادلة بين الإمارات و دول الخليج و إتجاهاتها.

أولا : أهم السلع المتبادلة.

الجدول رقم (9) : أهم السلع المتبادلة بين الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي حسب القطاع

القطاع	الصادرات	إعادة التصدير	الواردات
المواد الغذائية	4.96	3.3	1.5
الآلات والمعدات	5.86	5.86	0.87
المعادن والبتروكيماويات	6.57	1.72	5.07
السيارات وقطع الغيار	4.17	4.03	0.73
الأدوية والمنتجات الصحية	2.89	2.37	0.49

ملاحظة: جميع القيم الواردة في الجدول بوحدة مليار دولار أمريكي.

المصدر: جمارك دبي.

يتبين أن الصادرات وإعادة التصدير في قطاع الآلات والمعدات تحتلان مركز الصدارة، تليها السيارات، بينما تتركز الواردات الخليجية نحو الإمارات في قطاع المعادن والبتروكيماويات، وهو ما يُعبر عن البنية الإنتاجية المتباينة بين الإمارات والدول الخليجية الأخرى.

الشكل رقم (6): السلع المتبادلة بين الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي.

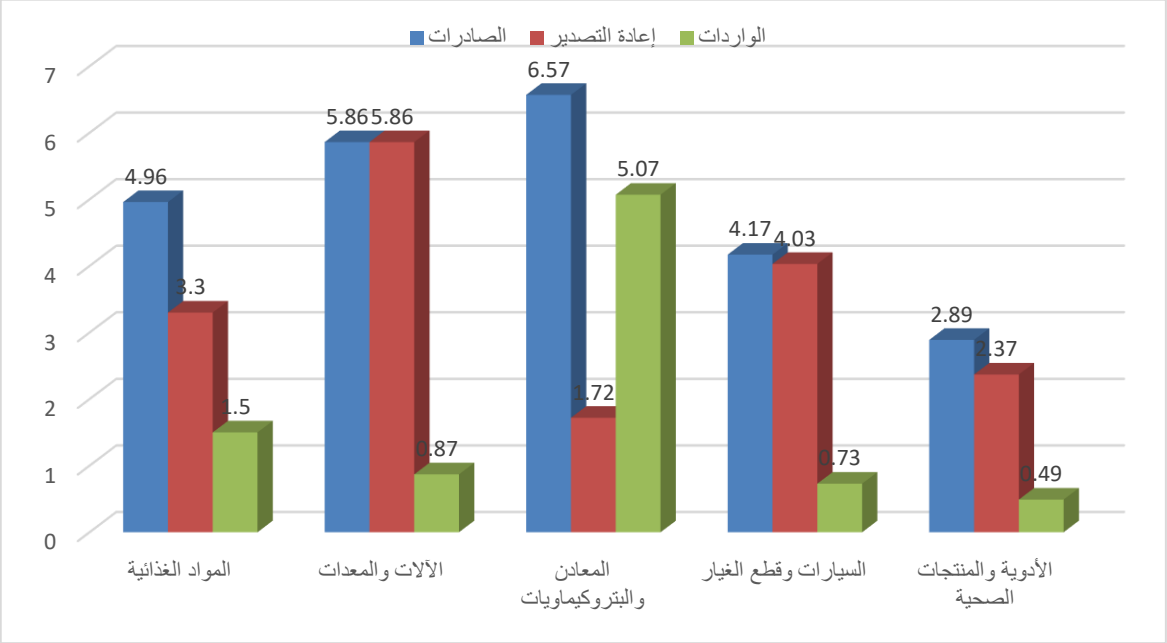

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (8)

ثانيا: اتجاهات التبادل التجاري.

الجدول رقم (10): ترتيب الدول الخليجية حسب حجم التبادل التجاري مع الإمارات من اليمين إلى اليسار (2022–2018)

السنوات	ترتيب الدول الخليجية
2018	السعودية، عمان، الكويت، قطر، البحرين
2019	السعودية، عمان، قطر، الكويت، البحرين
2020	السعودية، الكويت، عمان، قطر، البحرين
2021	السعودية، عمان، قطر، الكويت، البحرين
2022	السعودية، عمان، الكويت، قطر، البحرين

المصدر : إحصاءات التجارة الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي. تم الاسترجاع من:

(https://www.moec.gov.ae)

يُظهر هذا الجدول بوضوح أن المملكة العربية السعودية هي الشريك التجاري الأول للإمارات في منطقة الخليج خلال السنوات الخمس، وقد حافظت سلطنة عمان على موقعها كثاني أهم شريك في معظم السنوات، بينما تناوبت كل من الكويت وقطر على المراتب الثالثة والرابعة، أما البحرين بقيت في المرتبة الأخيرة طول المدة.

وتعكس هذه الترتيبات مدى التباين في قوة العلاقات التجارية بين الإمارات وكل دولة خليجية، ما يشير إلى فرص تعزيز التبادل مع الدول الأقل نشاطًا كالبحرين.

المطلب الثاني: مساهمة المناطق الحرة في التجارة الخليجية.

الجدول(11): عدد الشركات الخليجية في (JAFZA) و (RAKEZ) و (DAFZA) سنة 2022.

المنطقة الحرة	عدد الشركات الخليجية	أبرز القطاعات	حجم التجارة
جبل علي(JAFZA)	1400	اللوجستيات، الإلكترونيات، الأغذية، السيارات	23.15
رأس الخيمة(RAKEZ)	600	الصناعة الخفيفة، التعليم، التجارة العامة	5.99
مطار دبي(DAFZA)	850	التكنولوجيا، الأدوية، الخدمات المالية	9.95

ملاحظة: جميع القيم الواردة في الجدول بوحدة مليار دولار أمريكي.

المصدر: (https://www.rakez.com) و (https://www.dafz.ae)

الشكل (7): حجم التجارة بالنسبة لعدد الشركات الخليجية في المناطق الحرة.

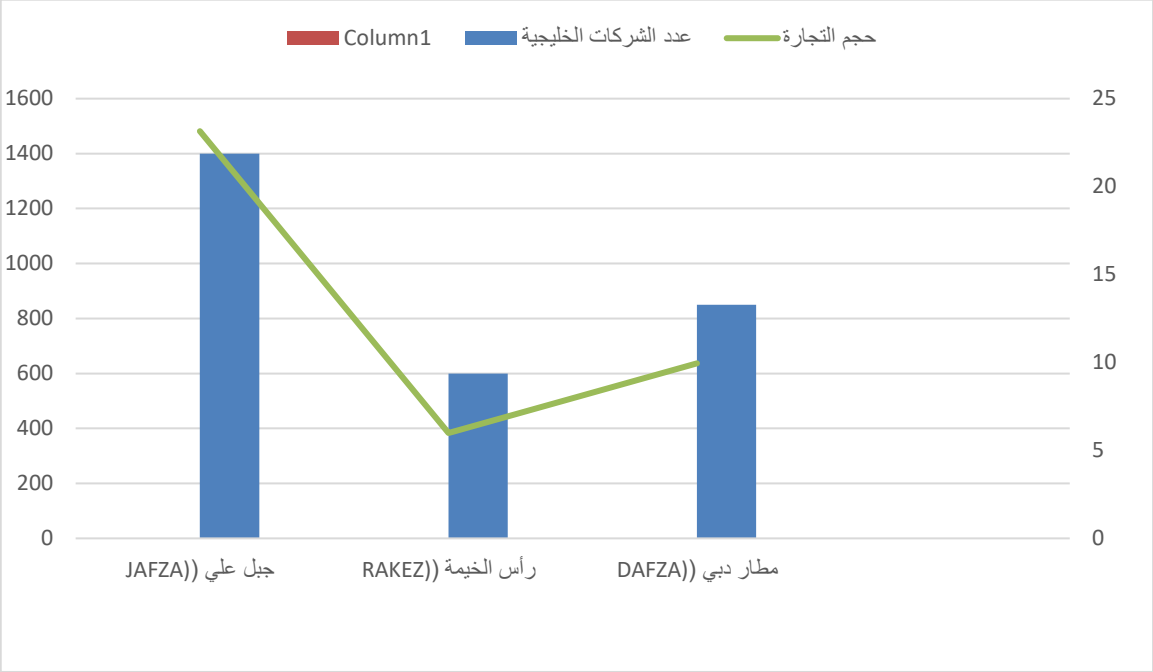

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (11)

يعرض الشكل (7) العلاقة بين عدد الشركات الخليجية العاملة في المناطق الحرة داخل الإمارات وحجم التجارة الذي تولّده تلك الشركات. تُظهر البيانات أن منطقة جبل علي تأتي في المقدمة بـ 1400 شركة خليجية وحجم تجارة يبلغ 23.15 مليار دولار أمريكي، تليها منطقة مطار دبي (DAFZA) بـ 850 شركة وحجم تجارة قدره 9.95 مليار دولار، ثم منطقة رأس الخيمة (RAKEZ) بـ 600 شركة وحجم تجارة 5.99 مليار دولار. يعكس الشكل التفاوت في حجم النشاط التجاري حسب عدد الشركات وتخصص المنطقة الحرة.

المطلب الثالث: تحليل قياسي لأثر المناطق الحرة على التجارة البينية

في هذا المطلب، سيتم اعتماد التحليل القياسي كأداة كمية لتقدير أثر المتغيرات المرتبطة بالمناطق الحرة على تطور التجارة البينية بين الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2018–2023). وقد تم اختيار ثلاث متغيرات رئيسية لهذا الغرض، هي:

- حجم التبادل التجاري (TRADE) بوحدة المليون دولار، باعتباره المتغير التابع.

- قيمة إعادة التصدير من المناطق الحرة (REEXPORT) بوحدة المليار دولار، كمتغير مستقل أول.
- مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) كمقياس لجودة البنية التحتية والخدمات المرتبطة بالتجارة، كمتغير مستقل ثانٍ.

تم الاعتماد في التقدير على برنامج EViews كأداة إحصائية، تسمح بتطبيق نماذج الانحدار وتحليل العلاقة بين المتغيرات بدقة، بهدف اختبار دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة البينية.

الفرع الأول: نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

قد تم تقدير هذا النموذج لقياس أثر كل من إعادة التصدير ومؤشر الأداء اللوجستي على حجم التبادل التجاري بين الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي.

يهدف هذا النموذج إلى اختبار العلاقة الكمية بين نشاط المناطق الحرة، ممثلاً في إعادة التصدير وكفاءة البنية اللوجستية، و حجم التجارة البينية، بما يسمح بتقييم مدى التأثير الفعلي للمناطق الحرة في دعم التجارة الإقليمية.

تم تنفيذ التقدير باستخدام برنامج EViews من خلال إدخال معادلة الانحدار التالية:

(TRADE C REEXPORT LPI)

الجدول رقم (12): نتائج نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية (P-value)
الثابت	1,949,773	1,849,625	1.05	**0.3692**
إعادة التصدير	109,076.8	7,910.5	13.78	**0.0008**
مؤشر الأداء اللوجستي	-783,524.6	483,503.4	1,62	**0.2036**

الجدول رقم (12-1): مؤشرات جودة النموذج.

المؤشر	القيمة
معامل التحديد R^2	0.987
معامل التحديد المعدل	0.978
F-statistic	114.416
قيمة الاحتمالية (F-prob)	0.0014

يتضح من النتائج أن إعادة التصدير من المناطق الحرة لها تأثير موجب ومعنوي إحصائيًا على التجارة البينية، حيث تشير القيمة الاحتمالية (P = 0.0008) إلى وجود دلالة قوية، وهو ما يعزز فرضية الدراسة حول الدور الفعلي للمناطق الحرة في دعم التجارة الخارجية للإمارات.

أما فيما يخص مؤشر الأداء اللوجستي، فقد ظهر أن له تأثيرًا سلبيًا، غير أنه لم يكن ذا دلالة إحصائية مهمة خلال فترة الدراسة(P = 0.2036) ، ما قد يُعزى إلى استقرار القيم اللوجستية خلال السنوات المدروسة.

من جهة أخرى، أظهر النموذج درجة تفسير مرتفعة، إذ بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي 97.8٪، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر معظم التغيرات الحاصلة في التبادل التجاري. كما أن ارتفاع قيمة F-statistic يشير إلى معنوية النموذج ككل، مما يُعزز من مصداقية النتائج المتحصل عليها.

الشكل رقم (8): مخرجات برنامج EViews لنموذج الانحدار الخطي المتعدد.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1949773.	1849625.	1.054145	0.3692
REEXPORT	109076.8	7910.527	13.78882	0.0008
LPI	-783524.6	483503.4	-1.620515	0.2036

R-squared	0.987060	Mean dependent var	1050629.
Adjusted R-squared	0.978433	S.D. dependent var	259137.8
S.E. of regression	38056.39	Akaike info criterion	24.23838
Sum squared resid	4.34E+09	Schwarz criterion	24.13426
Log likelihood	-69.71514	Hannan-Quinn criter.	23.82158
F-statistic	114.4168	Durbin-Watson stat	2.348219
Prob(F-statistic)	0.001472		

الفرع الثاني: نموذج الانحدار البسيط.

- تحليل العلاقة بين إعادة التصدير والتجارة البينية:

تم في هذا الجزء تقدير نموذج انحدار بسيط لقياس أثر متغير إعادة التصدير من المناطق الحرة على حجم التجارة البينية بين الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي، باستخدام بيانات للفترة (2018–2023). وقد تم إدخال المعادلة التالية في برنامج EViews

(TRADE C REEXPORT)

الجدول رقم (13): نتائج الانحدار البسيط بين إعادة التصدير والتبادل التجاري.

المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية (P–value)
الثابت (C)	-1038998	165,800.6	-6.27	**0.0033**
إعادة التصدير	102,583.5	8,089.0	12.68	**0.0002**

الجدول رقم (13–1): مؤشرات جودة النموذج.

المؤشر	القيمة
معامل التحديد R^2	**0.9757**
معامل التحديد المعدل	**0.9696**
F-statistic	**160.82**
قيمة الاحتمالية (F-prob)	**0.0002**

أظهرت النتائج أن لإعادة التصدير تأثيرًا قويًا وموجبًا على التجارة البينية، حيث بلغ معامل الانحدار 102583.5، بدلالة إحصائية عالية جدًا (P = 0.0002). كما بلغ معامل التحديد 0.975، مما يعني

أن نحو 97.5% من التغير في حجم التبادل التجاري يفسَّر بإعادة التصدير فقط، وهو ما يؤكد أن هذا العامل يعكس بصورة مباشرة نشاط المناطق الحرة في دعم التجارة الخارجية.

الشكل رقم (9): مخرجات برنامج EViews لنموذج الانحدار البسيط بين التجارة البينية و إعادة التصدير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1038998.	165800.6	-6.266550	0.0033
REEXPORT	102583.5	8089.034	12.68180	0.0002

R-squared	0.975732	Mean dependent var	1050629.
Adjusted R-squared	0.969665	S.D. dependent var	259137.8
S.E. of regression	45133.62	Akaike info criterion	24.53384
Sum squared resid	8.15E+09	Schwarz criterion	24.46443
Log likelihood	-71.60153	Hannan-Quinn criter.	24.25598
F-statistic	160.8281	Durbin-Watson stat	1.443722
Prob(F-statistic)	0.000223		

الفرع الثالث: نموذج الاتجاه الزمني.

- تحليل تطور التجارة البينية مع مرور الزمن:

لتحليل اتجاه التجارة البينية عبر الزمن، تم إنشاء متغير زمني (time) يمثل السنوات من 2018 إلى 2023، وتم تقدير علاقة هذا المتغير بحجم التجارة لتحديد ما إذا كانت التجارة البينية تشهد نمطًا تصاعديًا يدل على تطور مستمر في دور المناطق الحرة، و المعادلة المقدّرة في EViews كانت:

(TRADE C TIME)

الجدول رقم (14): نتائج نموذج الاتجاه الزمني للتجارة البيني.

المتغير	معامل B	الخطأ المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية (P-value)
الثابت (C)	618,504.6	122,273.2	5.06	**0.0072**
الزمن (Time)	123,464.0	31,396.9	3.93	**0.0171**

الجدول رقم (14-1): مؤشرات جودة النموذج الزمن.

المؤشر	القيمة
معامل التحديد R^2	0.7945
معامل التحديد المعدل	0.7431
F-statistic	15.46
قيمة الاحتمالية (F-prob)	0.0171

تشير النتائج إلى أن متغير الزمن له تأثير معنوي على التبادل التجاري، ما يعكس وجود اتجاه تصاعدي خلال الفترة المدروسة. فكل سنة تمر يقابلها نمو تجاري بمعدل يزيد عن 123,000 مليون دولار، بدلالة إحصائية معنوية. وهذا يعزز الاستنتاج القائل بأن تطور التجارة البينية ليس لحظيًا، بل نتاج تراكمات مستمرة وجهود طويلة الأمد داخل المناطق الحرة.

الشكل رقم (10): مخرجات برنامج EViews لنموذج الاتجاه الزمني لحجم التجارة البينية خلال الفترة (2023–2018)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	618504.6	122273.2	5.058382	0.0072
TIME	123464.0	31396.86	3.932367	0.0171

R-squared	0.794487	Mean dependent var	1050629.
Adjusted R-squared	0.743109	S.D. dependent var	259137.8
S.E. of regression	131342.5	Akaike info criterion	26.67021
Sum squared resid	6.90E+10	Schwarz criterion	26.60079
Log likelihood	-78.01062	Hannan-Quinn criter.	26.39234
F-statistic	15.46351	Durbin-Watson stat	1.520788
Prob(F-statistic)	0.017069		

المبحث الثالث: المعوقات واستراتيجيات تطوير المناطق الحرة في دعم التجارة البينية الخليجية.

سنتعرف في هذا المبحث على المعوقات التي تواجه المناطق الحرة في تعزيز التجارة البينية كمطلب أول و من ثم استراتيجيات تطوير هذه الكمناطق في المطلب الثاني.

المطلب الأول: المعوقات التي تواجه المناطق الحرة في تعزيز التجارة البينية.

رغم الإنجازات التي حققتها الإمارات في تطوير منظومة المناطق الحرة، إلا أن هذه الأخيرة ما زالت تواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر سلبًا على قدرتها في تعزيز التجارة البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

أولًا: التحديات الجمركية والتشريعية

من أبرز المعوقات التنظيمية التي تعاني منها التجارة بين دول الخليج، اختلاف الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتخليص وتقييم السلع بين الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى تأخير في مرور السلع، ورفع كلفة التشغيل بالنسبة للمصدرين من المناطق الحرة. هذا التباين يحدّ من انسيابية حركة البضائع ويقلص من فعالية إعادة التصدير داخل الإطار الخليجي. (حسن، 2021، صفحة 73)

ثانيًا: ضعف التكامل اللوجستي والبنية التحتية الإقليمية.

رغم ريادة الإمارات في مجال البنية التحتية للموانئ والمناطق الحرة، إلا أن غياب الربط الفعّال بينها وبين دول الخليج الأخرى، خاصة عبر الشحن البري والربط الجوي، يؤدي إلى ارتفاع كلفة النقل وطول زمن الوصول، مما ينعكس سلبًا على كفاءة التجارة البينية. (الإماراتية، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022)

ثالثًا: غياب التنسيق المؤسسي بين المناطق الحرة الخليجية.

تفتقر دول مجلس التعاون إلى إطار تنسيقي يجمع بين المناطق الحرة المختلفة، ما يؤدي إلى تكرار في الأنشطة الاقتصادية وتضارب في التخصصات. كل دولة تسعى لاستقطاب نفس أنواع الاستثمارات دون مراعاة مبدأ التكامل الإقليمي أو الميزة النسبية لكل منطقة، مما يعزز التنافس بدل التعاون. (سامي، 2020، صفحة 59)

رابعًا: محدودية تبادل البيانات والتحول الرقمي المشترك.

عدم وجود منصة رقمية خليجية موحدة لتبادل البيانات بين المناطق الحرة يقلل من فعالية اتخاذ القرار التجاري والاستثماري. فعدم توفر قواعد معلومات مشتركة حول طبيعة الصادرات والمستوردين الخليجيين يضعف الشفافية والتخطيط الإقليمي. (حسن، 2021، صفحة 89)

المطلب الثاني: استراتيجيات تطوير المناطق الحرة الإماراتية في خدمة التجارة الخليجية.

أمام تلك المعوقات، من المهم اقتراح سياسات تطويرية قادرة على تعظيم مساهمة المناطق الحرة في التكامل الاقتصادي الخليجي، وذلك من خلال إصلاحات تنظيمية وتقنية ولوجستية.

أولًا: توحيد السياسات الجمركية وتسهيل المعاملات التجارية.

تكمن أولى الخطوات في توحيد الإجراءات الجمركية بين دول الخليج، وتفعيل اتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المنشأ، بالإضافة إلى إنشاء لجان فنية مشتركة لتسريع التخليص في المنافذ الحدودية، خاصة لتدفقات البضائع القادمة من المناطق الحرة. (حسن، 2021، صفحة 90)

ثانيًا: تطوير الربط اللوجستي وإنشاء ممرات تجارية خاصة.

من المهم تطوير خطوط نقل لوجستي مخصصة بين المناطق الحرة والموانئ والمنافذ البرية الخليجية، تشمل شبكات طرق حديثة ومسارات شحن سريع. ويمكن أن يدعم ذلك إنشاء "ممرات تجارية خضراء" تضمن وصول السلع خلال أقل مدة زمنية. (الإماراتية، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022)

ثالثًا: بناء منصات رقمية خليجية مشتركة.

ينبغي تصميم منصة إلكترونية موحدة للمستثمرين الخليجيين داخل المناطق الحرة، تسمح بتسجيل الشركات وتتبع السلع وتوفير البيانات بشكل لحظي، مما يُعزز من شفافية التعاملات ويُسهل المراقبة التجارية.

(سامي، 2020، صفحة 63)

رابعًا: تخصيص المناطق الحرة وفق التخصصات القطاعية.

تعزيز التوجه نحو تخصيص المناطق الحرة بحسب القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية (مثل الأدوية، الغذاء، التكنولوجيا) في إطار تقسيم العمل الخليجي، يمكن أن يعزز من كفاءتها، ويمنع التكرار ويزيد من التنافسية الجماعية. (ليلى، 2022، صفحة 77)

خلاصة الفصل الثاني:

. يتناول الفصل الثاني بالدراسة التطبيقية مساهمة المناطق الحرة الإماراتية في تنشيط التجارة البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال تحليل الواقع الإحصائي والتجريبي، وتقديم نموذج قياسي لقياس مدى هذا التأثير. وقد تم التوصل من خلال المباحث الثلاثة إلى مجموعة من النتائج المهمّة:

بالنسبة للتحليل أداء التجارة البينية بين الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي:

- سجّل حجم التبادل التجاري بين الإمارات ودول الخليج نموًا ملحوظًا خلال الفترة (2018–2023) ، خاصة في ما يتعلق بالصادرات وإعادة التصدير.
- تُعد السعودية الشريك التجاري الخليجي الأهم للإمارات، تليها سلطنة عمان والكويت.
- ساهمت المناطق الحرة في تسهيل إعادة التصدير بشكل كبير، ما ساهم في رفع قيمة المبادلات التجارية.
- ظل الهيكل السلعي للتجارة البينية محدودًا في قطاعات تقليدية، مع ضعف التنوع في الصادرات نحو قطاعات صناعية جديدة.
- الخدمات اللوجستية المتوفرة في المناطق الحرة، خاصة في دبي، عززت من كفاءة حركة السلع بين الإمارات وباقي الدول الخليجية.

بالنسبة للتحليل القياسي والتحديات التي تواجه فعالية المناطق الحرة:

• أظهر النموذج القياسي وجود علاقة طردية ومعنوية بين إعادة التصدير وحجم التجارة البينية، وهو ما يدعم فرضية الدور المباشر للمناطق الحرة في تنشيط التجارة.

• مؤشر الأداء اللوجستي لم يُظهر تأثيرًا معنويًا قويًا خلال الفترة المدروسة، ما قد يعود إلى تشابه البنية اللوجستية بين دول الخليج أو استقرارها.

• تُعد التباينات التشريعية بين الدول الخليجية من أبرز المعوقات التي تحد من تكامل المناطق الحرة إقليميًا.

• ضعف التنسيق الجمركي وتعدد الأنظمة داخل الدول يعيق تحقيق تكامل فعلي في أداء المناطق الحرة الخليجية.

الخاتمة:

توصلت هذه الدراسة، من خلال تناولها لموضوع دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة البينية، إلى أن هذه المناطق لم تعد مجرّد فضاءات استثمارية معزولة، بل أصبحت أداة استراتيجية لتحقيق التكامل الاقتصادي، خاصة في السياق العربي والخليجي. فقد بيّن الفصل الأول أن المناطق الحرة نشأت لمواجهة القيود الجمركية والبيروقراطية، وتطورت لتُسهم في جذب الاستثمارات، وتسهيل تدفق السلع والخدمات، بفضل ما توفره من مزايا تنظيمية وبُنى تحتية متقدمة. كما اتضح أن فعالية هذه المناطق تعتمد بشكل كبير على نمط إدارتها، ومرونة سياساتها، وقدرتها على الاندماج مع الاقتصاد الوطني.

أما الفصل الثاني، الذي تناول تجربة الإمارات كنموذج تطبيقي، فقد أظهر بوضوح أن المناطق الحرة ساهمت في تنشيط التجارة البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما من خلال إعادة التصدير، التي مثلت رافعة رئيسية للتبادل التجاري في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023. كما أظهرت نتائج التحليل القياسي أن لهذا العامل تأثيرًا معنويًا وقويًا على التجارة، بينما كان أثر الأداء اللوجستي محدودًا إحصائيًا. وقد تم رصد مجموعة من العراقيل التي تحد من تكامل المناطق الحرة إقليميًا، أبرزها التباين التشريعي، وضعف التنسيق الجمركي، وغياب الربط الرقمي بين الدول.

بالتالي، فإن فعالية المناطق الحرة في دعم التجارة البينية تظل رهينة بمدى التنسيق بين الدول العربية في الجوانب التنظيمية والبنية التحتية، مع ضرورة تبني رؤية موحدة تُحوّل هذه المناطق إلى مراكز تكامل اقتصادي حقيقي، لا مجرّد فضاءات معزولة.

❖ **اختبار الفرضيات:**

1. وجد تأثير معنوي وموجب لإعادة التصدير من المناطق الحرة على حجم التجارة البينية بين الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي.

تم التحقق من هذه الفرضية من خلال نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، حيث تبيّن أن متغير إعادة التصدير يمتلك تأثيرًا طرديًا ومعنويًا على التبادل التجاري، بدلالة إحصائية قوية ($P < 0.01$)، وهو ما يثبت الدور الفعلي للمناطق الحرة الإماراتية في تنشيط التجارة البينية الخليجية.

2. لا يُظهر مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) تأثيرًا معنويًا واضحًا على التجارة البينية خلال الفترة المدروسة.

تأكدت هذه الفرضية من خلال نتائج النموذج القياسي، حيث أظهر متغير LPI عدم وجود دلالة معنوية ($P > 0.2$)، ما يشير إلى ضعف تأثيره خلال فترة التحليل، وقد يُعزى ذلك إلى تشابه البنية التحتية اللوجستية بين دول الخليج أو استقرارها.

3. توجد علاقة زمنية تصاعدية بين مرور الزمن وحجم التجارة البينية، مما يدل على تطور تدريجي إيجابي في التبادل التجاري خلال الفترة 2018–2023.

تم تأكيد هذه الفرضية باستخدام نموذج الاتجاه الزمني (trend regression)، حيث ظهر أن المتغير الزمني (TIME) له أثر موجب ومعنوي على التجارة، مما يعكس نمطًا تصاعديًا في الأداء التجاري بين الإمارات ودول الخليج.

❖ **نتائج الدراسة:**

- ✓ تُعد المناطق الحرة، خصوصًا في الإمارات، منصة استراتيجية لإعادة التصدير، وأسهمت بفعالية في رفع كفاءة التجارة البينية مع دول الخليج.
- ✓ ساهمت المناطق الحرة في تحسين بيئة الأعمال التجارية، من خلال التسهيلات الجمركية والبنية التحتية، مما قلّل من التكاليف اللوجستية.
- ✓ تُمثل هذه المناطق فضاءً استثماريًا واعدًا يُحفّز النشاط الاقتصادي، ويعزز من فرص التبادل التجاري في إطار التعاون الإقليمي.

- ✓ يّنت الدراسة القياسية وجود علاقة معنوية بين إعادة التصدير والتبادل التجاري، في حين لم يظهر الأداء اللوجستي تأثيرًا قويًا خلال الفترة المدروسة.
- ✓ لا تزال بعض المعوقات تُضعف من فاعلية المناطق الحرة، خاصة التباين التشريعي، ضعف التنسيق الجمركي، وغياب منصة معلوماتية موحّدة.

❖ **الاقتراحات:**

- ➢ تعزيز التنسيق الجمركي بين دول مجلس التعاون داخل المناطق الحرة.
- ➢ تطوير بنية رقمية مشتركة لتبادل البيانات التجارية بين الدول العربية.
- ➢ تشجيع إطلاق مناطق حرة مشتركة في المنافذ البرية لتعزيز التكامل الإقليمي.
- ➢ دعم الاستثمار في القطاعات غير النفطية داخل المناطق الحرة.
- ➢ توسيع قاعدة البيانات الميدانية لتقييم الأداء الواقعي لهذه المناطق.

❖ **آفاق الدراسة:**

رغم سعينا للإحاطة بجوانب الموضوع المختلفة، فإننا نقرّ بأن هذا البحث، كغيره من الدراسات العلمية، لا يخلو من بعض الحدود أو القصور، مما يجعله أرضية أولية لأبحاث مستقبلية يمكن أن تتوسع وتُعمّق في محاور جديدة نذكر منها:

1. تقييم الأثر المباشر للمناطق الحرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. دراسة مقارنة بين المناطق الحرة في الإمارات ودول عربية أخرى.
3. تحليل فعالية المناطق الحرة في مواجهة التحديات الجمركية والإدارية.

قائمة المراجع

- **الكتب:**

1. حيدر مراد. (2004). المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية . تأليف *مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الإقتصادي* (صفحة 631). عمان، الأردن: الجامعة الأردنية.
2. خصاونة, م. ق .(2010) .*الاستثمار في المناطق الحرة* .(Vol. 1)عمان, الاردن: دار الفكر.
3. كرواد, م. أ .(2020) .*المناطق الحرة في ليبيا و دورها في دعم الاقتصاد الوطني* .طرابلس: دار الكتب الوطنية بنغازي.
4. مراد محمودي. (2002). *النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة* (المجلد 1). القاهرة: دار الكتاب الحديث.

- **المقالات:**

5. ابتسام عليوش قربوع ، سعيدة حرفوش. (2020). دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية –دراسة حالة المنطقة العربية. *مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي*، 54 55. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/168391
6. أحمد شاذلي. (2022). التجارة العربية البينية (الواقع و التحديات و الآفاق المستقبلية). *صندوق النقد العربي*. تم الاسترداد من https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/altjart-alrbyt-albynyt-alwaq-walthdyat-walafaq-almstqblyt
7. الإماراتية, و. ا .(2022) .*التقرير الاقتصادي السنوي*. Retrieved from https://www.moec.gov.ae/annual-reports .
8. الإماراتية, و. ا .(2023) .*التقرير الاقتصادي السنوي*. Retrieved from https://www.moec.gov.ae .
9. الحرازي, م. ع .(2007) .*الدور الإقتصادي للمناطق الحرة في جذب الإستثمارات* . بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
10. الدولي, ا :. (2023). Retrieved from https://lpi.worldbank.org/report: https://lpi.worldbank.org/report .
11. الدويري، حسن. (2021). دور المناطق الحرة في تعزيز الصادرات: دراسة حالة الإمارات. *مجلة الاقتصاد الخليجي*، 73.
12. الزيود عبد الله سليمان عقلة. (2021). المناطق الحرة العربية و أثرها في تنمية البلد المضيف. *المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، 89-91.
13. الزيود، عبد الله سليمان. (2022). *دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية والتجارة العالمية: دراسة مقارنة بين المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية*. أطروحة دكتوراه.
14. أوسرير, م .(2004/2005) .*المناطق الحرة في ظل التغيرات الإقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية* .العلوم الإقتصادية . الجزائر: جامعة يوسف بن خدة.

15. بشير بن عيشي . عمار بن عيشي. (2014). تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. *مجلة التكامل الإقتصادي*، 127. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/45318

16. ثامر احمد عطية. (2023). نشأة مجلس التعاون الخليجي وردود الفعل الإقليمية والدولية. *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة*، 3. تم الاسترداد من https://iu-juic.com/index.php/juic/article/view/1181

17. حسان ليندة. (2021). المناطق الحرة كآلية لترقية الصادرات غير النفطية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية –عرض تجربة الإمارات العربية المتحدة وتحديد الآفاق في الجزائر–. *مجلة دراسات اقتصادية*، 180–181. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/174661

18. حساني عمر. (2019). انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية "التطورات، المشاكل والحلول". *marchés & Revue Finance*، 131. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/104461

19. زوينة ريال. (1997). *المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير*. الجزائر: جامعة.

20. سامي, ع .(2020) .المناطق الحرة والتنمية الإقليمية في دول مجلس التعاون الخليجي .*مجلة جامعة الشارقة للدراسات الاقتصادية*.59 ,

21. عارف حسن عبد الله الشعبي. (2023). التجارة البينية بين الدول العربية: آفاق وآمال. *المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية*، 550 551. تم الاسترداد من https://jces.journals.ekb.eg/article_304471.html

22. عبيدة زهير ، ثامر محسن. (2021). مستقبل التجارة العربية البينية بين الواقع والمأمول. *مجلة المنهل الاقتصادي*، 453. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/158034#:~:text=%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81%20%D9%87%D8%B0%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2,%D9%81%D9%8A%20%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%20%D9%85%D9%84%D8%AD

23. علي بن إبراهيم المالكي ، بدر السعد ، فهد بن محمد التركي ، جمال عيسى اللوغاني. (2024). *التقرير الإقتصادي العربي الموحد*. صندوق النقد العربي ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك). تم الاسترداد من https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2024

24. علي, ع .(2022) .دراسة فعالية تنمية اللوجستيات التجارية في المنطقة العربية وإجراءات تحسينها .*مجلة المنهل الاقتصادي* .494 , Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/203401

25. فقير, س .(2016) .دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .*الملتقى العلمي الدولي الخامس* .(pp. 25–26) بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.

26. كريم جايز. (2011/2012). *دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية*. جامعة المسيلة، الجزائر.

27. ليلى, ح .(2022) .المعوقات الجمركية للتجارة البينية الخليجية .*مجلة البحوث الاقتصادية الخليجية*.78–70 ,

28. مداحي, أ. م .(16 11 ,2020) .اشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: المنطقة الحرة بلارة نموذجا .*مجلة اقتصاديات شمال إفريقي* , *24*, 180 -181. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/9/16/3/136438

29. وزارة الاقتصاد الإماراتية. (2023). *Jebel Ali Free Zone Overview*. تم الاسترداد من jafza: https://www.moec.gov.ae/-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%AC%D8%A8%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AC%D8%A7%D9%81%D8%B2%D8%A7-?p_l_back_url=%2Ffree-zones

- **مراجع أجنبية:**

1. Demyanova, O. V. (2018). The Role of Free Economic Zones in the Innovation Development. *IIOAB Journal*, 164-169.

2. Douah, B. (2009-01-01). Les Zones Franches En Algérie : Conclusion D'une Expérience . *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* , *6*. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/48181

3. Freezone, A. D. (2023). *Dubai Airport Freezone*. Retrieved from dafza: https://www.dafz.ae/ar/

4. HAMROUNI, D. (2018). *World Free Zones organization Outlook.* Retrieved from https://www.worldfzo.org/Portals/0/OpenContent/Files/614/World_FZO_Outlook_Report-1.pdf

5. Neveling. (2015). *Free trade zones, export processing zones, special economic zones and global imperial formations.* Bournemouth, United Kingdom: Bournemouth University.

المراجع الإلكترونية:

1. *AKEZ Business Centre*. (2023). Retrieved from RAKEZ: https://rakez.com/ar/
2. (WCO), W. C. (2008). *International Convention on the Simplification and Harmonization of Customs Procedures (Revised Kyoto Convention).* Retrieved from https://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/conventions/pf_revised_kyoto_conv/kyoto_new/spand.aspx
3. https://www.dafz.ae. (n.d.).
4. https://www.gccstat.org/ar .(بلا تاريخ) ./*GCC STAT* تم الاسترداد من .https://www.gccstat.org/ar/
5. https://www.moec.gov.ae. (n.d.). Retrieved from https://www.moec.gov.ae
6. https://www.rakez.com. (n.d.).

unctad. (2008). *World Investment Report: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge.* Retrieved from https://unctad.org/system/files/official-document/wir2008_en.pdf